آفاق برلمانية

مواطن

٢٩ نيسان ٢٠١٠ م المجلد الرابع عشر العدد ٢ | نشرة تصدرعن: مـواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 29 April 2010 Volume 14, No. 2

الأرض .. صحائفها مع إسرائيل

صفحـة2

مهن أفرزها الحصار في غزة

صفحـة4

الأغوار: حياة معلقة بقطرة ماء

صفحـة12

في هذا العدد أيضاً:

فرض الضرائب في غزة بين الشائعات والحقيقة — صفحـة6

غزة: ١٥٪ من حالات الزواج مصيرها الطلاق — صفحـة7

«من مال الله يا إخوان» ... متسولون في رام الله — صفحـة8

المعاقون في غزة ... معاناة بين الحاجة للعلاج وإغلاق المعابر — صفحـة10

هل يمكن تجفيف موارد المستوطنات — صفحـة14

غزة: ستة سدود تهدد بكوارث بيئية وإنسانية — صفحـة16

تطبيق نظام العدادات في «السفريات الخاصة» يثير البلبلة — صفحـة18

سرطان الثدي ... خطر يهدد نساء غزة — صفحـة19

الإفتتاحية

نحو بناء المؤسسات

يوجد خلط كبير في وسائل الإعلام بين بناء مؤسسات الدولة وقيام الدولة. ما تسعى الحكومة حالياً إلى القيام به هو بناء المؤسسات. أما قيام الدولة، فمن الجلي أن هذا يلزمه مسار سياسي يؤدي إلى ذلك.

لكن، أية مؤسسات يُراد بناؤها؟ تقوم الحكومة حالياً بتنفيذ خطة البناء هذه على مراحل، وتتضمن عناصر عدة. ولكن على الرغم من اهتمام المسؤولين على اختلاف مستوياتهم بما يمكن أن يسمى بالقضايا الاجتماعية، فإن هذه القضايا لم تأخذ حتى الآن الأهمية التي تستحقها من ناحية المأسسة.

ونقصد هنا بالمأسسة وجود تشريعات وأنظمة ولوائح داخلية تضمن إيفاء الحاجات الاجتماعية بشكل ممأسس، حتى لو أنه توجد خدمات عدة بهذا الاتجاه حالياً، لكن دون ضمان قانوني لها يضمن الاستمرارية من حكومة إلى أخرى.

ولعل إحدى أهم هذه الحاجات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية وجود قانون مدروس للضمان الاجتماعي، يأخذ بعين الاعتبار محاولات سابقة توقفت بسبب عدم وجود دراسات كافية تضمن استمرارية الصندوق المخصص للضمان الاجتماعي. وقد أبدت وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة الوزراء اهتماماً كبيراً مؤخراً في هذا الموضوع، لعله يثمر في الأمد غير البعيد.

وقد قطعت دول شقيقة خطوات كبيرة في هذا المجال خلال الأعوام الماضية، على سبيل المثال الأردن، ولبنان. وتوجد مداخل مختلفة لإيجاد قانون مدروس يحكم عمل صندوق الضمان الاجتماعي، ويبرر الحاجة إليه. فكما هو معروف، توجد اتفاقات دولية تعتبر أن حداً أدنى من العيش الكريم هو من حقوق الإنسان. وهذا واضح على سبيل المثال في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك، فإن مبادئ العدالة الاجتماعية تستلزم الإيفاء بالحاجات الأساسية الإنسانية، وهذا الإيفاء يشكل معيار تحضر أو تخلف الأمم والدول. وأخيراً، ومن ناحية نفعية وسياسية، فإن الضمان الاجتماعي يساعد على استقرار النظام المجتمعي والسياسي، ويردع إمكانية تفسخه وانحلاله.

وبمعزل عمّا إذا قامت دولة فلسطينية (كما نأمل ونرجو) أم لا، فإن الرصيد الإستراتيجي للفلسطينيين هو وجود شعب على أرضه، واستمرار صموده مرهون بعوامل عدة، أحدها وربما من أهمها، وجود مقومات الاستمرار والحياة، ودرء العوز والفقر المدقع الذي يدفع الشباب خاصة إلى الرحيل.

٧٠٪ من مساحة الضفة غير مسجلة أو مطوبة رسمياً لدى السلطة

الأرض .. صحائفها مع إسرائيل .. وسماسرة على الطريق!

حسام عزالدين

على الرغم من مرور نحو ١٧ عاماً على توقيع اتفاقية أوسلو، التي نتج عنها تسميات المناطق المصنفة (أ، ب، ج) في الضفة الغربية، لا يزال نحو ٧٠٪ من مساحة الضفة الغربية غير مسجلة رسمياً لدى السلطة الوطنية، أو لم يتم تطويبها، لأسباب فنية من ناحية، ولأسباب سياسية من ناحية أخرى.

وبسبب هذا الواقع، لا تزال تنشب خلافات بين حين وآخر، بين مواطنين حول ملكية أراض هنا أو هناك، لأن شهادة الملكية أو الصحيفة غير متوفرة لدى الجهات الرسمية، ولا تزال لدى الجانب الإسرائيلي.

إضافة إلى ذلك، فإن بقاء مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية خارج حدود التسوية، يؤثر على سوق العقارات، وعلى استقطاب استثمارات في مشاريع إسكانية وعمرانية، ويقلل من فرص الأمان اقتصادياً.

وبسبب تعاقب أربع سلطات على الأراضي الفلسطينية، فإن مهمة سلطة الأراضي الفلسطينية، قد تكون بالغة الصعوبة، إلا أن رئيسها نديم براهمة يؤكد أن سلطة الأراضي قادرة على المضي في عملية إدارة الأراضي الفلسطينية بحسب القانون.

وفي ظل انغلاق الأفق نحو إطلاق المفاوضات السياسية من جديد، ومع تشبث حكومة سلام فياض، بحقها في مواصلة العمل في المنطقة (ج) انطلاقاً من وحدة كل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، لاسيما أن تصنيفات (أ، ب، ج) لم تكن إلا لأهداف سياسية وأمنية فرضتها إسرائيل في إطار اتفاقية لم تعد تلتزم بها أصلاً، تواجه سلطة الأراضي إشكاليات عدة من بينها:

* عدم الحصول على الصحائف الكاملة للأراضي الفلسطينية، حتى تلك التي صنفت («أ» و«ب»)، وبقاء القضية مرهونة بقرار سياسي جديد.
* ضعف استجابة المواطنين للمباشرة في تسجيل أراضيهم، على الرغم من نجاح العملية في محافظة جنين.
* عدم اكتمال عمليات التسوية، أو التطويب، ما يبقي الباب مفتوحاً أمام غياب القدرة على تسجيل أراض تعود لأجانب، مثل قضية الأراضي الكويتية، على الرغم من أنه تم حصرُ الأراضي التي تعود للكويتيين بعدما أصدر الرئيس محمود عباس قراراً بتشكيل لجنة لحصرها.
* غياب الرقابة والتنظيم لآليات بيع الأراضي وشرائها، وانتشار ظاهرة السمسرة خارج المكاتب العقارية.

نديم براهمة

إسرائيل تحتفظ بقيود وسجلات

مع بداية إنشاء السلطة الوطنية، سلمت إسرائيل جزءاً من صحائف الأراضي، أو كما يحلو البعض أن يطلق عليها «شهادات الميلاد» التي تثبت ملكية أصحاب الأراضي لأراضيهم، لسلطة الأراضي الفلسطينية، ولكن ذلك شمل جزءاً من الأراضي التي تم تصنيفها (أ) أو (ب)، وكانت اللجان الفنية للمفاوضات تعمل على فرز آلاف الصحائف للأراضي الواقعة ضمن تصنيف (ب)، إلا أنه مع اندلاع الانتفاضة الثانية العام ٢٠٠٠ بقي جزء كبير من صحائف المنطقة (ب) لدى سلطات الاحتلال، إضافة إلى صحائف المنطقة المصنفة (ج).

وكانت عملية نقل صحائف الأراضي تتم من خلال اللجان الفنية التي تم تشكيلها عقب توقيع اتفاقية أوسلو.

وتشكل قضية بقاء صحائف الأراضي لدى الجانب الإسرائيلي، «إشكالية تنتظر قراراً سياسياً» لدى سلطة الأراضي الفلسطينية، إلا أن القضية تشكل «هاجساً مقلقاً» بالنسبة للمواطنين الراغبين في الشراء أو البيع لبعضهم البعض.

ليس ذلك فحسب، بل إن الممولين والمانحين يطالبون بتسوية الأراضي الفلسطينية وتسجيلها لدى السلطة الفلسطينية، لاسيما في ضوء ما لذلك من أثر إيجابي على تنفيذ المشاريع الممولة من هذه الدول المانحة.

وتعيق مسألة تسجيل الأراضي وتسويتها أو تطويبها، طموح توسيع نطاق السيطرة والصلاحيات فيما يتعلق بالأراضي من قبل السلطة الوطنية.

وقال أحد المواطنين إنه اشترى قطعة أرض، وعرف أنها دخلت ضمن المشروع الهيكلي للقرية التي تعود إليها القطعة، بمعنى أنها ضمن حدود منطقة (ب)، لكنه لا يستطيع استخراج قيد للقطعة أو تسجيلها رسمياً لدى

يتبع ←

سلطة الأراضي الفلسطينية لأن الصحيفة الأصلية لقطعة الأرض لا تزال في «بيت إيل»، أي لدى الجانب الإسرائيلي.

ودون النظر إلى التسميات والتصنيفات «الأمنية» التي أطلقت على الأراضي الفلسطينية، عقب توقيع اتفاقية أوسلو، فإن مصادر في سلطة الأراضي تقول إن ٧٠٪ من مساحة أراضي الضفة الغربية لم تجرِ لها لغاية اليوم عمليات التسجيل أو (الطابو).

وتحظى أراضي مدينة جنين بالنسبة الأعلى من الأراضي التي تم تسجيلها، حيث تم تسجيل نحو ٩٨٪ من أراضي المحافظة، واستخراج قيد تسجيل من السلطة الوطنية.

وستفتتح سلطة الأراضي خلال الأيام القليلة المقبلة دائرة تسجيل الأراضي في مدينة جنين.

وفي حين ارتفعت نسبة تسجيل الأراضي لدى سلطة الأراضي إلى ٩٨٪ في مدينة جنين، تنخفض النسبة إلى نحو ٠٪ في مدن أخرى.

وتقول سلطة الأراضي إن السيطرة على الأراضي تضعف عندما تكون خارج التسوية.

وقد تكون قضية احتفاظ إسرائيل بصحائف الأراضي الأصلية، لغالبية الأراضي الواقعة ضمن تصنيف (ج)، وصحائف آلاف الدونمات الواقعة ضمن المنطقة (ب)، هي الإشكالية الأهم من بين الإشكاليات التي تعيق عمل سلطة الأراضي في الرقابة وإدارة العمل، غير أنه كما تقول سلطة الأراضي، فإن هذه القضية «سياسية» ومرتبطة أصلاً بالمفاوضات، وبحاجة إلى قرار سياسي.

وكانت الولايات المتحدة الأميركية، وفي إطار محاولاتها لإعادة إحياء المفاوضات السياسية، قدمت اقتراحاً بأن تقوم إسرائيل بتوسيع مساحة الأراضي المصنفة («أ» و«ب»)، وهو ما يعني أن على إسرائيل أن تسلم السلطة الوطنية صحائف هذه الأراضي، وجداول الحقوق المرفقة لمالكيها.

إرث كبير

ولن تكون عملية تسجيل الأراضي وتطويبها بالعملية السهلة لسلطة الأراضي، وبخاصة أنها ورثت سجلات تعاقبت عليها أربع سلطات، منذ العهود التركية، والبريطانية، والأردنية، قبل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

وقال عاملون في مؤسسات عقارية إنهم يتعاملون مع معاملات تسجيل أردنية وبريطانية، ويتم استبدال هذه المعاملات بأخرى فلسطينية إن كانت هذه العقارات داخل نطاق السيطرة الفلسطينية.

وقامت بريطانيا خلال العامين ١٩٤٥ و١٩٤٦ بتصوير جوي كامل لكل فلسطين لا يزال موجوداً، فيما تحتفظ الأمم المتحدة في ملفات لجنة التوثيق في فلسطين بسجلات للفلسطينيين الأفراد الذين تم تسجيلهم في عهد الانتداب.

وبالنسبة للعهد الأردني، باشرت دائرة الأراضي الأردنية تنفيذ مشروع مراجعة تسجيلات الأملاك الفلسطينية ١٩٤٨ –١٩٦٧ اعتباراً من ١٣/٣/١٩٩٩، وبلغ مجموع إدخالات الصحائف ٤٧١٠٣٣ صحيفة، كما تم تصوير أفلام «ميكروفيلم»، وعددها ١٨٠ فيلماً، تحتوي على ما يعادل ٤٢٥ ألف صورة صحائفية.

وأنجز الطاقم الفني الذي عمل في المشروع، إدخال وحوسبة أراضي الضفة الغربية المحتلة العام ١٩٦٧، حيث بلغ مجموع إدخالات الصحائف ٢٤٧٥٠٣ صحيفة مع تدقيق جميع البيانات المدخلة على الحاسوب.

وأعلنت الدائرة في العام ٢٠٠١ أنها تمتلك قيوداً لكل من أراضي فلسطين ١٩٤٨، وأراضي الضفة الغربية المحتلة العام ١٩٦٧، تتألف من سجلات عقارية نهائية وجداول حقوق وادّعاءات وخرائط لأراضي الضفة الغربية، وسجلات عقارية إنجليزية، وأفلام «ميكروفيلم»، وسجلات تركية لأراضي فلسطين العام ١٩٤٨.

وهدف المشروع الذي نفذته دائرة الأراضي الأردنية إلى تسهيل الرجوع إلى بيانات الملكية العقارية، والتحري عن الأموال غير المنقولة لأي شخص، والسعي لحوسبة وتوثيق جميع القيود والبيانات العقارية، سواء السجلات أو أفلام «الميكروفيلم».

وقد يسهم مشروع دائرة الأراضي الأردنية في مساعدة سلطة الأراضي الفلسطينية، وبخاصة أن الدائرة كما أعلن مسؤولوها، بدأت بإعطاء مالكي العقارات الموجودة في الضفة الغربية إخراجات قيد ومخططات أراض بموجب قرار للحكومة الأردنية بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٥. ونظراً للإقبال المتزايد من قبل المالكين على طلب هذه الوثائق، أعطيت الأولوية لحوسبة أملاك الأردنيين من أصل فلسطيني للحفاظ على حقوقهم.

وفي عهد الاحتلال الإسرائيلي، ادّعت إسرائيل أن هناك قرى دمرت بالكامل في العام ١٩٤٨، وضاعت حدود أراضيها، في حين وزعت إسرائيل أراضي محتلة في العام ١٩٦٧، بالإيجار على المستوطنات، واحتفظت بسجل كامل لكل قطعة أرض مع مصدرها وصاحبها الأصلي ومستأجرها الحالي.

وبسبب حساسية قضية نقل الصحائف من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني، وارتباطها بالواقع السياسي، يتجنب رئيس سلطة الأراضي نديم براهمة الحديث عن التفاصيل الدقيقة لهذه القضية، إلا أنه قال لـ«آفاق برلمانية»: كلما توسعت حدود التسوية، وتم توثيق هذه الأراضي وتحديد مالكيها، تنتهي الخلافات على هذه الأراضي، ويضاف إليها محفز للبيع والشراء.

ونوه براهمة إلى أهمية دور سلطة الأراضي في إدارة ملف الأراضي والحفاظ على ملكيتها، وتثبيتها، وبالتالي تثبيت مالكيها عليها، على الرغم من التصنيفات «الأمنية» التي تحكمت بواقع الأراضي عقب اتفاقية أوسلو.

وقال: عمليات تسجيل الأراضي الفلسطينية مرت بتعاقب السلطات عليها، والأردن بدأ بعمليات التسوية والتسجيل للأراضي في الخمسينيات، وأنجز تسجيل حوالي ٧٠٪ منها.

وفي هذا السياق، أشار براهمة إلى أن أكثر المحافظات التي تم تسجيل أراضيها هي جنين، بنسبة بلغت ٩٨٪. وقال: بعض المحافظات، مثل الخليل وبيت لحم وسلفيت، لا تزال نسبة تسجيل الأراضي فيها ضعيفة جداً.

سماسرة على الطريق

وفي السنوات الأخيرة، انتشرت ظاهرة السمسرة، أو التوسط في بيع وشراء الأراضي من قبل مواطنين عاديين، وحتى من موظفين يعملون في مؤسسات حكومية، بحيث باتت هذه الظاهرة واضحة للعيان.

ويحظى الوسيط بمبالغ عالية سواء من قبل المشتري أو البائع، بل إن بعض الوسطاء يحظون بمبالغ خيالية إذا كانت الصفقة ذات مبلغ عال.

وإلى جانب ذلك، فإن قضايا نصب واحتيال سجلت لدى الجهات المختصة، حيث يقوم البعض ببيع قطع الأرض مرتين ولشخصين مختلفين!

وحول هذه القضية، قال براهمة: هذه القضية يجب مراقبتها ومتابعتها، ويجب أن تتم عمليات بيع الأراضي والشراء من خلال مكاتب عقارية مرخصة من قبل جهة مسؤولة، ومن دون ذلك لا يمكن السيطرة على هذه العملية.

وأضاف: أي قطاع يجب أن يخضع للتنظيم، وهذا الأمر يعطي الوسيط حقه، إضافة إلى أن تنظيم عملية السمسرة ومراقبتها يسهل السيطرة على عمليات البيع والشراء، بل وتضمن عملية التنظيم حق الوسيط الذي يتدخل في عملية البيع والشراء.

محاولة للنهوض بآلية عمل سلطة الأراضي

وعلى الرغم من عدم طول تجربة سلطة الأراضي الفلسطينية، التي تواجه إرثاً ثقيلاً خلفته سلطات أربع سابقاً، غير أن رئيس السلطة براهمة قال إن هذه الأمر لن يثني سلطة الأراضي عن القيام بواجبها.

وأضاف: صحيح أننا مؤسسة ناشئة، ولكن هذا الأمر لن يثنينا عن العمل بكافة الاتجاهات، سواء فيما يخص حوسبة المعلومات أو توثيقها أو أتمتتها، ونحن في طريقنا إلى إنجاز كافة المعاملات وحوسبتها.

وتابع: عمليات التوثيق تحتاج إلى إمكانيات هائلة وطاقات بشرية، وتستغرق زمناً طويلاً لإنجازها.

وتعمل سلطة الأراضي على تأهيل مكاتب التسجيل في طولكرم وبيت لحم ورام الله، إضافة إلى افتتاح مكتب لدائرة أراضي جنين في شهر أيار المقبل، وذلك بعد أن استجابت الحكومة لطلب من سلطة الأراضي لرفدها بعدد إضافي من الموظفين. وفي حين بلغت تكلفة تسجيل الأراضي ٢٪ من القيمة المقدرة من قبل مخمن لكل قطعة أرض، إلا أن الرئيس الراحل ياسر عرفات كان أصدر مرسوماً رئاسياً بخفض النسبة إلى ١٪، تسهيلاً على المواطنين ولحثهم على تسجيل أراضيهم، في الوقت الذي بلغت فيه التكلفة في الدول المحيطة ١٠٪.

مختصون: مهن تضر بالاقتصاد الغزي وتعرض العاملين فيها للخطر

مهن أفرزها الحصار: شبان يخاطرون بحياتهم وآخرون يكابدون لتحصيل لقمة العيش

محمد الجمل

بعضهم قضى في سراديب مظلمة خلال بحثه عن لقمة العيش، وآخرون إما تعرضوا للإصابة أو الاعتقال أثناء محاولتهم جلب كميات من الحصمة قرب الحدود الشرقية لقطاع غزة، وآخرون ينحتون الخرسانة المسلحة بأيديهم لإخراج ما بها من قضبان حديدية لبيعها، وتحصيل شواكل معدودة ليعيلوا بها أسرهم، بينما يقضي البعض ساعات طويلة لصنع قوالب من الطين صالحة لبناء مساكن.

«مهن الموت»، أو كما يسميها البعض «مهن الحصار»، مجموعة من المهن الخطرة والشاقة، استحدثها شبان وفتية في ظل الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة، في محاولة للتغلب على ظروفهم العصيبة، وتوفير قوت أبنائهم وعائلاتهم.

قبور للأحياء

ولعل العمل في الأنفاق، الذي طال وتكرر الحديث عنه، أبرز وأخطر تلك المهن، التي لم يكن يعرفها الغزيون على هذا النطاق قبل فرض الحصار على قطاع غزة.

فقد حصدت هذه المهنة حياة نحو ١٥٠ شابا وفتى في مقتبل أعمارهم خلال السنوات الثلاث الماضية، وخلفت ما يزيد عن ٦٠٠ مصاب، بعضهم أصيبوا بإعاقات دائمة.

الشاب إبراهيم يوسف من سكان مدينة غزة، الذي كان يسير في شارع صلاح الدين جنوب رفح، وملابسه مليئة بالطين، بعد أن أنهى «ورديته» في أحد الأنفاق، اعتبر الأنفاق بمثابة «قبور للأحياء».

وقال يوسف لـ «آفاق برلمانية» إن دخول النفق يحمل في طياته الكثير من المخاطر، بدءا بخطر الانهيار واستنشاق الغازات السامة والمواد المتطايرة، مرورا بالصعقات الكهربائية وحوادث «الستاي»، وليس انتهاء بالغارات الإسرائيلية التي قد تشن في أية لحظة تجاه الأنفاق.

بين المر والأمر!

أما الشاب سامي عبد الله، ويعمل في نفق قرب حي البرازيل المحاذي للحدود المصرية الفلسطينية جنوب رفح، فقد بدأ حديثه قائلا: إيش رماك عالمر إلا الأمر منه»؟! وأشار إلى أن زوجته ووالدته وشقيقاته يلحون عليه بشكل مستمر كي يترك هذه المهنة، لكنه تساءل عن كيفية إطعامهم وتوفير احتياجاتهم في حال ترك تلك المهنة.

وأكد أنه سيواصل عمله في الأنفاق رغم المخاطر، «فالخطر أفضل بألف مرة من الجلوس في المنزل كعاطل عن العمل»، على حد قوله.

وقال الشاب ياسر حماد، ويعمل في الأنفاق منذ ما يزد على العامين، إنه اعتاد المخاطر، ولم يعد يأبه كثيرا بما قد يلاقيه تحت الأرض، موضحا أنه نجا أكثر من مرة من حوادث أنفاق توفي في أحدها زميل له.

وأوضح حماد أن العمل في الأنفاق لم يكن يوما خياره أو خيار زملائه، لكنهم يشعرون بارتياح لتمكنهم من توفير قوت أبنائهم في وقت عجز غيرهم عن تحصيل ذلك.

«أبو أحمد»، الذي يعد من أبرز حفاري الأنفاق في مدينة رفح، أكد أن مخاطر المهنة المذكورة تتعدى الأخطار المباشرة، كالانهيارات أو الصعقات الكهربائية أو حتى القصف، موضحا أن الكثير من الأخطار والأمراض المستقبلية يتهدد حياة العاملين في الأنفاق.

وأشار «أبو أحمد» إلى أن التواجد تحت الأرض في ظل أجواء رطبة وأوكسجين قليل لساعات طويلة، واستنشاق المواد الخطرة التي يتم تهريبها، إضافة إلى سحب ونقل الاسمنت، يحدث مشاكل صحية لا يظهر أثرها في المدى القريب.

ونوه إلى أنه عانى شخصيا من مشاكل صحية كبيرة، أرقدته على سرير الشفاء في المستشفى مدة طويلة بسبب العمل في الأنفاق، ما أجبره على ترك المهنة مدة من الزمن، لكنه عاد لممارستها من جديد.

العمل تحت فوهة المدافع

ودفعت الظروف المعيشية القاسية بعض الشبان والفتية للبحث عن لقمة العيش تحت فوهات البنادق والمدافع، فسارعوا للتوجه إلى أنقاض مطار غزة الدولي المدمر، وقرب معبر «صوفاه» المقام على خط التحديد شرق المحافظة، لنقل بقايا «حصمة»، بغية بيعها نظرا لأن أسعار الأخيرة ارتفعت بعد نفاذها من القطاع، وتعذر نقلها بواسطة الأنفاق.

ونوه الشاب محمد ماضي، وكان يجلس فوق عربة «كارو» تجرها دابة، وبجانبه أكياس مليئة بالحصمة، إلى أنه يتوجه بصورة يومية إلى المطار، وينحت الأرض بفأسه لإخراج قطع الحصمة من أسفل مدرج المطار المدمر.

ماضي أوضح أنه وزملائه كثيرا ما تعرضوا لإطلاق النار من قبل قوات الاحتلال، وفي إحدى المرات أصيب نحو ١٥ منهم بجراح خلال غارة جوية إسرائيلية مفاجئة استهدفت المطار.

أما الفتى رامي العبد، فأكد أنه ينقل بقايا «الحصمة» من أمام معبر «صوفاه»، ويواجه مع زملائه مخاطر جمة خلال عملهم، كإطلاق النار باتجاههم أو مباغتتهم من قبل قوات إسرائيلية خاصة واعتقالهم.

وأوضح العبد أنه اتفق مع مالك إحدى العربات على أن ينقل هو «الحصمة» بعيدا عن المعبر المذكور، فيما يقوم صاحب العربة بنقلها إلى مركز المدينة لبيعها.

وأشار إلى أنه بالرغم من المخاطر والجهد الكبير الذي يبذله في عمله، إلا أنه سيواصل العمل نظرا لعجزه عن إيجاد فرصة عمل أخرى يعيل من خلالها أسرته.

بدوره، أكد الفتى «محمود» أن والده يدفعه وشقيقه إلى منطقة المطار لجلب «الحصمة»، موضحا أنهم كثيرا ما تعرضوا لإطلاق النار من قبل قوات الاحتلال، أو المطاردة من قبل الشرطة التي تمنع سرقة «الحصمة» من المطار.

وأوضح «محمود»، الذي رفض ذكر اسمه كاملا، أنه بالرغم من ذلك إلا أن والده لا يزال يجبرهما على التوجه للمطار، ونقل «الحصمة»، خاصة

يتبع ←

في ساعات الصباح الباكر، ليحصلا مالا يساعد والدهما المريض على إعالة أسرة المكونة من عشرة أشخاص.

نحت الصخر

لا تتوقف «مهن الحصار» على العمل في الأنفاق أو نقل «الحصمة» من الأماكن الخطرة، فقد راجت في الآونة الأخيرة تجارة حديد البناء المستخدم، نظرا لشح السلعة المذكورة من الأسواق، وارتفاع أسعار ما يتم جلبه عبر الأنفاق.

ورغم الخطورة المحدودة في تلك المهنة، إلا أنها تتطلب جهدا كبيرا، قد لا تتطلبه مهنة أخرى، فإخراج قضيب واحد من الحديد، بحاجة إلى تكسير وتحطيم كتلة خرسانية ضخمة، ومن ثم إعادة تعديل وتهيئة ما يتم استخراجه من حديد ليصبح صالحا لاستخدامه في عملية البناء.

الشاب أحمد خليل، أحد العاملين في تلك المهنة، كشف عن راحتي يديه، وقد بديتا متيبستين ومليئتين بالتشققات والجروح.

وأوضح خليل أنه يقضي ساعات بين أكوام ركام المنازل المدمرة وهو يفتت الكتل الخرسانية باستخدام مطرقة حديدية ثقيلة، موضحا أن عمله الشاق لا يدر عليه سوى مبالغ مالية بسيطة لا تلبي إلا جزءا يسيرا من احتياجات أسرته.

أما الفتى عمر جميل، وكان يحمل عددا من القضبان الحديدية المستخدمة ويهم بمغادرة المنطقة الحدودية جنوب رفح، حيث تنتشر أكوام من ركام المنازل المدمرة، فأكد أنه قضى برفقة شقيقيه ساعات طويلة حتى استطاعوا تحطيم كتلة خرسانية كبيرة، واستخراج كمية لا بأس بها من الحديد.

وأوضح جميل أنهم لم ينجزوا سوى جزء من عملهم، لافتا إلى إنهم سينقلون ما فتتوه من خرسانة إلى أحد مصانع الطوب لبيعها تمهيدا لتحويلها إلى «حصمة» صغيرة عبر الكسارة، لإنشاء قوالب من الحجارة المستخدمة في عملية البناء، قبل أن يبدؤوا بتعديل وتهيئة ما استخرجوه من حديد تمهيدا لبيعه.

ولفت إلى أنه رغم ما تحمله المهنة المذكورة من مشقة كبيرة، إلا أنها تجتذب الكثير من العاطلين عن العمل، وأحيانا تحدث نزاعات فيما بينهم.

وتابع: بعد ذلك، نبدأ بتعديل وتهيئة قضبان الحديد، ومن ثم بيعها، لافتا إلى أن عملهم الشاق لا يدر عليهم دخلا مناسبا، لكنهم مصرون على مواصلته نظرا لضغط والدهم عليم، وحاجة أسرتهم للمال.

بناءوا الطين

ويعد بناء مساكن من الطين أحد إفرازات الحصار أيضا، فهذه المهنة ورغم تراجعها نسبيا خلال الفترة الماضية، غير أنها لا تزال تلقى رواجا في غزة.

المواطن لطفي عبيد امتلك مشغلا يدويا صغيرا لصنع قوالب الطين، وأنشأ مباني لمواطنين رغبوا في ذلك.

وأكد عبيد أن المهنة المذكورة تعتبر من المهن اليدوية الشاقة، فهي تحتاج إلى جمع نوعيات محددة من الطين من منطقة الأنفاق، ونقلها إلى المشغل، ومن ثم يتم جلب مياه مالحة من البحر، وتبن وقش وقليل من الحجار المفتتة لإنتاج قوالب قوية، صالحة للاستخدام في عملية البناء.

ونوه عبيد إلى أنه نجح ومجموعة من العمال في إنتاج آلاف القوالب من الطين، وبناء منازل وغرف من طين في أماكن متفرقة من رفح، متوقعا زوال تلك المهنة في حال تم رفع الحصار وإدخال مواد البناء بصورة طبيعية للقطاع.

وذكر المواطن أحمد نصر أن والده اضطر قبل نحو عام لإنشاء مبنى صغير من الطين على شاطئ البحر، لاستخدامه «كافتيريا» للمصطافين، بعد أن عجز عن إنشاء مبنى اعتيادي نظرا لارتفاع أسعار مواد البناء.

وأوضح نصر أن إنشاء المسكن لم يكلفه الكثير من المال، لكن الرطوبة العالية قرب الشاطئ تسرع من تآكل الطين، فهو بحاجة دائمة لصيانته، لافتا إلى انه سيقوم بهدمها واستبدالها بمبنى آخر في حال تم رفع الحصار وإدخال مواد البناء.

مهن اضطرارية

ويرى الدكتور معين رجب، أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الأزهر بغزة، أن شيوع هذا النوع من المهن كان في معظم الأحيان اضطراريا، وغالبية العاملين فيها هم شبان وفتية عجزوا عن إيجاد فرص عمل مناسبة بسبب ظروف الحصار.

وقال رجب إن العاملين في هذه المهن يتعرضون لأنواع عديدة من المخاطر قد تصل إلى حد الموت أحيانا، كما أنهم يبذلون جهدا بدنيا وعضليا كبيرا مقابل دخل متفاوت وغير مستقر، وكثيرا ما يتعرضون للاستغلال كما الحال في العمل داخل الأنفاق، وما يتردد عن بعض حوادث النصب، وتشغيل الأطفال.

وحول تأثيرات المهن المذكورة على الاقتصاد المحلي في قطاع غزة، سواء على الأفراد أو الجماعات، أوضح رجب أن «مثل هذه المهن ليست ذات تأثير يذكر على الاقتصاد الغزي، والجانب الايجابي فيها محدود للغاية مقارنة بالجوانب السلبية المتعددة، فهي مهن ليست لها صفة الاستقرار ولا الأمان، وعادة ما تحل أزمات مؤقتة، وفي حال وجد العاملون فيها فرصة عمل أخرى يسارعون لتركها».

ونوه إلى أن «بعض المهن كتجارة الأنفاق، ورغم أنها استطاعت توفير بعض المتطلبات الحياتية الأساسية، إلا أنها ألحقت ضررا بالاقتصاد الغزي، وخلقت شرخا في دورة رأس المال، لاسيما أنها تجارة في اتجاه واحد، وثمة ملايين الدولارات تغادر قطاع غزة شهريا بلا عودة، وهذا حول القطاع إلى سوق استهلاكية كبيرة لا تتمتع بالاستقرار بسبب تذبذب الأسعار، إضافة إلى أنها حولت بعض الأشخاص إلى أثرياء».

وبالرغم من إقراره بخطورتها وعدم قانونيتها، واحتوائها على الكثير من السلبيات، إلا أن رجب رأى أن هذه المهن أضحت اضطرارية وباتت أشبه بالأمر الواقع، مشددا على ضرورة أن تقوم الجهات المسؤولة في غزة بتنظيم هذه المهن، ووضع معايير وضوابط تحدد ظروف وآليات كل مهنة، لتكفل حقوق العمال وتمنع الاستغلال وتحد من الاحتكار، إلى أن يتم رفع الحصار والاستغناء عنها.

مهن غير شرعية

من جانبه، وصف عصام يونس، من مركز الميزان لحقوق الإنسان، الوضع في قطاع غزة بالعصيب، موضحا أن آخر إحصاءات الأمم المتحدة أشارت بوضوح إلى أن نحو ٨٥٪ من سكان القطاع يعتمدون بشكل مباشر على مساعدات تقدمها الهيئات الدولية، كما ارتفعت نسبة الفقر بصورة ملموسة في القطاع.

وأوضح يونس أن هذا الواقع ترتبت عليه أوضاع قاسية، كان من أبرزها استحداث مجموعة من المهن الشاقة والخطرة، موضحا أن بعضها يعتبر «غير مشروع».

ونوه إلى أنه في معظم هذه المهن يتم استغلال الأطفال في أعمال شاقة كعمليات تكسير الخرسانة وجمع «الحصمة»، وهذا أمر مخالف للقوانين والمواثيق الدولية، داعيا أولياء الأمور للتوقف عن زج أبنائهم في مثل هذه المهن، وإعطاء الأطفال حقهم في الرعاية والتعليم.

وكرس جزءا من حديثة لظاهرة الأنفاق والعمل فيها، موضحا أنها «ظاهرة غير قانونية، وغير شرعية، لكنها في ذات الوقت باتت ظاهرة اضطرارية، فالأنفاق باتت بمثابة شريان الحياة الوحيد لسكان القطاع المحاصرين».

وتابع يونس: طالما أن الأنفاق باتت أمرا اضطرابا ولا غنى عنها، فيجب أن يتم تنظيم العمل فيها وحماية أرواح الشبان، ووضع حد للحوادث المتتالية التي أودت وتودي بحياة عشرات الشبان الأبرياء، وكذلك يجب وضع آليات محددة تكفل حقوق العاملين في المهن المذكورة، وتمنع الاحتكار والاستغلال، وتجرم عمالة الأطفال.

وأكد أن مركز الميزان وباقي المراكز «تناضل من أجل حماية أرواح المدنين العاملين في المهن الخطرة، وتطالب بتنظيمها، والحد من الاستغلال».

غزة: فرض الضرائب بين الشائعات والحقيقة .. والفقراء الضحية

عيسى سعد الله

لم تنجح التصريحات المتعددة الأخيرة التي صدرت عن مسؤولين في الحكومة المقالة حول عدم نيتها فرض ضرائب جديدة في تهدئة مخاوف شرائح مختلفة في الشارع الفلسطيني، لاسيما التجار والمنتفعين بأعمال تجارية.

وعلى الرغم من التأكد من عدم صحة ما أشيع مؤخراً حول نية الحكومة المقالة فرض ضرائب ورسوم جديدة، كالرسوم على المولدات الكهربائية، واسطوانات الغاز، فإن شريحة كبيرة من المواطنين غير مرتاحة للنظام الضريبي التي تنتهجه الحكومة المقالة.

وكان للقرار الأخير لوزارة المالية في الحكومة المقالة بفرض ضريبة على السجائر والتبغ والمعسّل المهرب إلى القطاع عبر الأنفاق، أثره البالغ على التجار الذين يتوقعون أن تتضاعف الضرائب خلال الأيام القادمة.

وفي الوقت الذي يتوقع هؤلاء من الحكومة المقالة أن تخفف عنهم، وأن تساعدهم على تجاوز بعض المشاكل، في ظل ما يعانونه جراء تداعيات الحصار، لم يخفِ هؤلاء مخاوفهم الشديدة من فرض ضرائب جديدة قد تطيح بجزء كبير من مصدر رزقهم.

وعلى الرغم من دحض العديد من التجار ممن يمتلكون محال تجارية وسط حي الرمال الراقي بمدينة غزة الشائعات التي تتحدث عن قيام الحكومة المقالة أو الجهات المعنية في البلدية بفرض ضرائب أو رسوم على المولدات الكهربائية المنتشرة على الأرصفة، فإن هؤلاء يتوقعون كل شيء في ظل تواتر الحديث في الشارع عن وجود خطة للحكومة المقالة والبلديات للتغلب على الأزمة المالية التي تعانيها. ويخشى صاحب أحد محال بيع أجهزة الهاتف النقال أن تصبح الشائعات حقيقة بعد قرار الحكومة الأخير بفرض الضرائب على السجائر المهربة، ومن قبله على المحروقات.

استحداث ضرائب جديدة

ويخشى صاحب المحل الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، من استحداث ضرائب جديدة ورسوم، كما يسمع من بعض التجار، كالرسوم على العمال الذين يعملون في الشركات والمحال، أو رفع نسبة الضريبة.

ويتمنى ألا يحدث ذلك في هذه الظروف الصعبة، مشيراً إلى أن الأمر بالنسبة له بخصوص فرض ضرائب جديدة لم يتعدَّ الشائعات.

أما صاحب معرض الملابس «أدهم»، فقد نفى هو الآخر تلقيه أي طلب بفرض أي رسوم أو ضرائب جديدة، سَواء على مولده الكبير الموضوع وسط الرصيف، أو لأي شيء آخر، لكنه يتوقع أن تحمل الأيام القادمة ما لا يسر التجار.

ويرجع تشاؤم «أدهم» الذي يعاني من الركود وانخفاض الطلب، إلى أخبار تلقاها من أشخاص «متنفذين» في دوائر رسمية!

وكان لتجار السجائر وأصحاب المحال الصغيرة التي لم تكن تدفع ضرائب النصيب الأكبر من التشاؤم بسبب تطبيق قرار فجائي اتخذته الحكومة المقالة بفرض ضرائب على السجائر المهربة لما قيمته ثلاثة شواكل على كل صندوق سجائر يحتوي على عشرين سيجارة.

وتسببت الضرائب على السجائر في حالة إرباك شديدة في صفوف المدخنين بسبب قيام عشرات التجار باستغلال الوضع الحالي ورفع أسعار سجائر غير مجمركة، وما ترتب على ذلك من مشادّات وشجارات.

الحكومة المقالة تبرر

وكان وزير الاقتصاد الوطني، نائب رئيس الوزراء، في الحكومة المقالة، المهندس زياد الظاظا، قد قال «إن المجلس التشريعي قرر تفعيل النظام الضريبي في قطاع غزة وليس فرض ضرائب جديدة على المواطنين».

وتابع الظاظا في تصريحات صحافية، أن حكومته لم تفرض ضرائب جديدة على سكان القطاع، بل قامت فقط بتفعيل النظام الضريبي والمالي المعمول به في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية والمقر من قبل المجلس التشريعي قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة.

وحول ضريبة التبغ والمعسّل قال الظاظا: إنها كانت تفرض في الماضي بقيمة سبعة شواكل على كل علبة تدخل إلى قطاع غزة، وريع هذه الضرائب يذهب لصالح الاحتلال ومجموعات تعمل معه، أما الآن فإن الضريبة قيمتها ثلاثة شواكل على كل علبة، وهي الحد الأدنى الذي كان يفرض على الإنتاج المحلي، وهو أقل مما كان عليه في الماضي.

ويرى أنه لا يجد مبرراً لما يبديه البعض في القطاع من اعتراض على فرض رسوم على السجائر، «وإن كنا طولبنا بزيادة الرسوم المفروضة عليها بمستوى أعلى مما فرضناه»، حسب قوله، قبل أن يضيف: نحن، ولأننا أصبحنا الآن في الحكومة والحكم، رأينا ضرورة وأهمية تفعيل النظام الضريبي لأهميته، وهو ما لم يكن سارياً في الماضي.

ونوه إلى أن فرض الضريبة على السجائر المهربة من الأنفاق «جاء استثناء بسبب الحصار»، موضحاً أن «الإنسان الفلسطيني حفر هذه الأنفاق استثناء لإدخال الطعام والشراب والدواء لشعبنا، وقد طولبنا بتفعيل النظام الضريبي لأهميته».

غضب بين التجار والمواطنين

وشن العديد من التجار هجوماً لاذعاً على قرار فرض الضرائب على السجائر لأنه لا ينسجم مع الواقع إطلاقاً.

وتساءل كايد فلاح أحد المدخنين قائلاً: ما الجديد الذي طرأ على الشعب في غزة حتى تعيد الحكومة فرض الضرائب؟

وأضاف: هل رفع الحصار وفتحت مصانع وورش عمل؟ وهل تحسنت أوضاع المواطنين الاقتصادية حتى تعيد الحكومة فرض ضرائب تم إعفاء المواطنين منها في الكثير من الأوقات؟

ولم يحتمل صاحب المحل مازن بركة أن تفرض عليه ضريبة حرفة تفوق الألف شيكل، معتبراً أن إعادة فرض هذه الضريبة «يهلك قوى التاجر المادية».

وبعد مرور شهرين بالتمام والكمال على قيام الحكومة المقالة بفرض ضريبة على المحروقات المهربة بمقدار ثلاثين أغورة على كل لتر تذهب كمساعدات نقدية للمتعطلين عن العمل، لا يزال العديد من العمال المتعطلين عن العمل ينتظرون هذه المساعدة التي تأخرت كثيراً بحسب ما يؤكد العامل مازن ربحي.

الفقراء الضحية

وقال ربحي الذي يتابع الأخبار ومكاتب وزارة العمل في غزة، بعد مرور شهر على القرار التي اتخذته الحكومة المقالة في الخامس والعشرين من شهر شباط الماضي، «يبدو أن الحكومة قامت بإنفاق المبالغ المستقطعة لمصلحة موظفيها».

وبدا ربحي متشائماً جداً من الواقع الاقتصادي بسبب ارتفاع العديد من الأسعار، الذي يعود السبب من ورائه إلى فرض ضرائب على العديد من السلع التي يستهلكها.

من جانبه، نفى المهندس رفيق مكي، رئيس بلدية غزة، في حديث لـ «آفاق برلمانية» أن تكون البلدية قد فرضت ضريبة أو رسوماً جديدة على المواطنين أو أية فئات، مضيفاً «إن البلدية لا تنوي فرض أي ضرائب على المواطنين».

وقال مكي إن البلدية تقوم بجباية ضريبة الحرف ورسوم التنظيم من المحال غير الملتزمة التي تنطبق عليها المعايير، مشيراً إلى أن البلدية تعفي التجار غير المقتدرين من هذه الضريبة البسيطة جداً، التي تتراوح ما بين ٥٠ و٧٠٠ شيكل فقط في الغالب.

يتبع ←

وأشار إلى أن البلدية تعفي كذلك قسماً كبيراً من أصحاب الحرف المتضررة من الحصار كمصانع البلاط والباطون والطوب وغيرها.

وأوضح مكي أن ما قامت به البلدية هو الطلب ممن تنطبق عليهم الشروط لدفع هذه الضريبة عن العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، ولكن تم إلغاء ضريبة العام ٢٠٠٩ مكرمة من رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية.

ونفى مكي نفياً قاطعاً أن تكون البلدية لديها نية لفرض رسوم على مولدات الكهرباء أو اسطوانات الغاز، كما يشاع من قبل البعض.

ويقول أحد الصحافيين المتتبعين أنه من المتعارف عليه في كل دول العالم أن الحكومة تقوم بفرض الضرائب على السلع والبضائع المستوردة، وهو أمر طبيعي، بمعنى أن يتم استيرادها بشكل رسمي، وعن طريق المعابر التجارية المعترف بها بشكل قانوني، وليس عن طريق الأنفاق.

ظروف لا تسمح بفرض ضرائب

وشدد على أن الضرائب التي تفرض من قبل الحكومة لا بد أن تعود بالنفع على المواطنين بشكل عام، من تعمير للطرق وتحديث البنية التحتية وبناء المرافق العامة، مضيفاً إن كانت الحكومة المقالة تدعي الإصلاح عليها أن تلغي الضرائب المفروضة مسبقاً في ظل تفاقم الحصار وزيادة عدد الأسر التي هي دون خط الفقر، وليس استحداث «أتاوات» جديدة تزيد من معاناة الغزيين، حسب تعبير الصحافي الذي فضل عدم نشر اسمه.

واهتم الشارع الغزي خلال الأسابيع الأخيرة بشكل كبير بالحديث عن قضية الضرائب، ولم تسلم الحكومة المقالة من الشائعات التي يطلقها المواطنون، التي تقول بمجملها إن هذه الحكومة باتت غير قادرة على دفع رواتب موظفيها، لذلك تقوم بتحصيل ما تستطيع من المواطن.

وينفي سلامة معروف مدير عام الخدمات الإعلامية بالمكتب الإعلامي الحكومي في غزة، أن تكون الحكومة قد فرضت رسوماً جديدة أو ضرائب على المولدات الكهربائية أو أنابيب الغاز، معتبراً ذلك محض شائعات روجت لتشغل بال الرأي العام.

وأشار إلى أن «الشائعات غالباً ما تعتمد على الأقاويل الوهمية الرائجة بين المواطنين، وتم بناؤها على أساس ضريبة الحرف، مؤكداً أن «ضريبة الحرف غير مستحدثة، وأن السلطة السابقة كانت تفرضها والبلدية عادت لتفعيلها».

وعن أسباب انتشار هذه الشائعات بين الناس، قال معروف: للأسف، الواقع السياسي وحالة الانقسام أثّرا كثيراً على الوضع، وبعض الأطراف تفتعل الأباطيل في محاولة لتشويه صورة الحكومة بغزة وإظهارها كأنها عاجزة عن تيسير الأمور ولا تراعي مصلحة المواطن.

ويعتبر البعض أن قرار رئيس الحكومة المقال إسماعيل هنية الأخير بإلغاء ضريبة الحرفة عن العام ٢٠٠٩ نابع من فهم الحكومة المقالة لردة فعل الشارع الغاضب على فرض الضرائب.

وفي الوقت ذاته، يعتبر الفقراء أنهم الضحية الأبرز والأكبر للضرائب التي تفرض، سواء على السجائر، أو البنزين، أو حتى تفعيل ضرائب الحرف.

ضرائب على الطريق

وقال عدد من المواطنين ذوي الدخل المحدود إن أي مبلغ إضافي يدفعونه يؤثر عليهم بعكس الأغنياء الذين لن يتأثروا من هذه الزيادة، وبالتالي فإن الحكومة المقالة لم تعمل شيئاً على أرض الواقع لمساعدة الفقراء.

وعلمت «آفاق برلمانية» أن وزارة المالية في الحكومة المقالة تنوي القيام بحملة واسعة لتحصيل الضرائب من الصيدليات، التي لم تدفع في غالبيتها الضريبة منذ ثلاث سنوات، بسبب استيرادها الأدوية المهربة التي لا تخضع إلى جمارك وضرائب، ويتوقع أن تبدأ الحملة التي ستشمل مئات الصيدليات المنتشرة بشكل كبير في القطاع في غضون الأسابيع القليلة القادمة.

وتساءل نبيل شهاب بغضب عن مصير أموال الضرائب التي فرضت على السجائر، قبل أن يجيب بنفسه: نحن نعرف أنها ستذهب لصرف رواتب موظفين. ومن المعروف أن الحكومة المقالة لم تستطع منذ أشهر عدة صرف رواتب موظفيها كاملة بسبب أزمة مالية تعانيها، بحسب ما أكده العديد من أقطابها خلال الأيام الماضية.

وتحاول هذه الحكومة التي تجد صعوبة في إدخال الأموال إلى القطاع، التغلب على العجز من خلال إحياء العديد من الضرائب التي اختفت منذ سنوات مراعاة لظروف المواطنين.

وفي هذا السياق، لا يتوقع المحلل الاقتصادي عمر شعبان أن تقدم الحكومة المقالة على فرض ضرائب جديدة خلال المرحلة القريبة القادمة على الأقل بسبب ردة الفعل القوية للمواطنين، مشيراً إلى أن «حركة حماس فهمت الرسالة ولا تريد أن تخسر زخمها الجماهيري».

وأكد شعبان أن «الضرائب التي تفرض غير لائقة حتى لو نص عليها القانون، لأن الواقع أهم وأقوى من القانون»، مشيراً إلى أن العديد من دول العالم تجاوزت القانون لمصلحة الواقع.

وقال: إن دولاً كثيرة ألغت الضرائب وتجاوزت القانون تجاوباً وتماشياً مع الواقع، معتبراً أن فرض الضرائب الأخيرة يؤكد المأزق المادي التي تواجهه الحكومة المقالة، ومنتقداً تحميل المواطن المزيد من الضغوط المادية.

وشدد شعبان على أن «المواطن يحتاج إلى المزيد من الدعم والتخفيف».

مشكلة تؤرق المجتمع

غزة: ١٥٪ من حالات الزواج مصيرها الطلاق .. والأسباب متعددة

حسن جبر

آمال شابة صغيرة لا يتجاوز عمرها الثانية والعشرين ربيعاً، تقدم لخطبتها شاب صغير بمثل سنها، واتفقت عائلتاهما على الزواج بعد أن قدمت عائلة العريس الضمانات اللازمة لحياة كريمة.

عاش الخطيبان فترة خطوبة سعيدة قبل أن يتزوجا لمدة لا تتعدى السنة، لتبدأ بعدها المشاكل بعد أن فقد الزوج مصدر رزقه وتبخرت معه كل الأحلام بعش زوجية مستقر، وكان الطلاق.

سعاد فتاة أخرى تعرضت خلال سنوات حياتها الزوجية الخمس لأشكال متعددة من الضرب والعنف، وعلى الرغم من وجود ثلاثة أطفال في أسرتها أصرت على طلب الطلاق لتعود بعدها إلى دراستها الجامعية، وهي تحلم بحياة جديدة تنسى خلالها سنوات العذاب والمعاناة، فيما سيظل أطفالها شهوداً على حياة سابقة ماتت خلالها كل أشكال التوافق بين الزوجين.

فاطمة امرأة أخرى تجاوزت سن الأربعين لكنها وقعت ضحية لزواج فاشل، بعد أن تزوجت على طريق «البدل»، وحين طلق شقيقها زوجته طلقها زوجها انتقاماً لما حدث لشقيقته، وجلست الزوجتان في بيتيهما تلوكان الحسرة والندامة طيلة سنوات عمرهما المتبقية.

أمال وسعاد وفاطمة هي قصص من نماذج تتكرر في المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، وبعيداً عن التشابه أو الاختلاف في التفاصيل هنا وهناك، تشهد المحاكم الفلسطينية كل يوم أحداثاً مشابهة تنتهي معها كثير من الأحلام.

في الثامن من آذار الماضي، تجمعت نحو ٣٠٠ مطلقة في أحد المطاعم على شاطئ غزة للاحتفال باليوم العالمي للمرأة على طريقتهن.

هناك لم يندبن حظهن، لكنهن رقصن وتشابكت أيديهن في حلقات الدبكة، إلا أن ألماً كبيراً كان يعتمل في القلوب.

٣٤٤ حالة طلاق بانتظار قرارات المحاكم

كثير من الناس في غزة لا يعرفون الحجم الحقيقي للمشكلة، وعلى الرغم من اختلاف العارفين ببواطن الأمور بشأن نسب الطلاق في قطاع غزة من حيث ارتفاعها أو انخفاضها، تبقى المشكلة ظاهرة للعيان، يضيع معها كثير من التفاصيل والمعاناة.

وقالت زينب الغنيمي، مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية في غزة، إن حالات الطلاق تشكل ما نسبته ١٥٪ من مجموع حالات الزواج في قطاع غزة.

وتابعت: خلال السنوات الخمس الماضية حافظت هذه النسبة على ثباتها مع انخفاض في السنة الأخيرة بنسب قليلة لتصل إلى ١١٫٥٪ على الرغم من وجود بعض الحالات المنظورة أمام القضاء التي لم يؤخذ قرار بشأنها.

وأوضحت أن ما نسبته ٤٠٪ من حالات الطلاق هي لفتيات صغيرات السن جرت قبل الزواج الفعلي، مؤكدة أن النسبة الأكبر لحالات الطلاق تتم بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين العشرين والثلاثين عاماً.

وتنبه الغنيمي إلى مشكلة أخرى تنجم عن حالات الطلاق مثل قضية «المعلقات» اللواتي ما زلن ينتظرن الحصول على الطلاق وقضاياهن معلقة في المحاكم بسبب تعقد إجراءات التقاضي.

وقالت: هناك نحو ٣٤٤ حالة مرفوعة أمام المحاكم لم يتم النظر فيها.

وبعيداً عن النسب المخيفة لحالات الطلاق، تتحدث الغنيمي عن المشكلات التي تثيرها قضايا الطلاق في المجتمع الفلسطيني، وبخاصة اللواتي يطلقن ولهن أطفال.

وتقول: في العادة أهل المطلقة لا يميلون إلى الاحتفاظ بالأبناء لديهم ويجبرون البنت على تركهم لدى الزوج انتقاماً منه، ولإفساح المجال أمام المطلقة للزواج مرة أخرى.

وبينت أن سن الحضانة الذي يتيح للزوج استعادة أبنائه في سن التاسعة يشجع الأهل على إرجاع الأطفال لزوجها، ما يخلق مشكلات حقيقية في المجتمع.

وقالت: لو أن سن الحضانة أكبر، فإن كثيراً من الأشياء والأفكار ستتغير.

وتعتقد الغنيمي أن عدم امتلاك الغالبية الساحقة من المطلقات عملاً أو مصدر دخل ثابت، يساهم في تعقيد حياتهن؛ سواء مع أبنائهن أو أهلهن.

وتؤكد أن موقف الأهل من المطلقة يختلف عن تلك التي لم تتزوج من قبل، على اعتبار أن الأهل غالباً ما يحملون البنت المسؤولية عن تخريب الحياة الزوجية.

سلاح تدمير شامل للأسرة

من جهته، تحدث الدكتور حسن الجوجو، رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية في قطاع غزة، عن انخفاض حالات الطلاق على الرغم من صعوبة الظروف الاقتصادية في القطاع.

وأكد أن نسبة الطلاق تصل إلى نحو ١١٪، وهي الأقل مقارنة مع البلدان العربية، مشيداً بجهود لجان الإصلاح ومؤسسات المجتمع المدني في التدخل بين الأزواج المختلفين، ونجاحها في فض الخلافات.

وتحدث عن بعض مسببات الطلاق، «كالبيت المشترك، وتدخل الأهل في الحياة الخاصة للزوجين، والتدليس قبل الزواج»، لافتاً إلى أهمية الصدق والصراحة منذ البداية.

ويعتبر الجوجو الطلاق «سلاح تدمير شامل للأسرة، لما له من آثار سلبية كبيرة على الأصعدة كافة، ومن جميع النواحي».

وأشار إلى أهمية الحد من ظاهرة الطلاق وإرشاد الزوجين وبيان الحقوق والواجبات، وبخاصة فيما يتعلق بالحياة الزوجية المشتركة التي ينظمها بينهما عقد الزواج، لافتاً إلى أهمية دور دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية للحد من الطلاق من خلال حل النزاعات والمشاكل العائلية المجتمعية التي تعرض في المحاكم الشرعية من دعاوى بين الزوجين وطلبات الطلاق.

آثار نفسية تفاقمها الصورة النمطية للمطلقة

ولا يكاد يختلف الأخصائيون والنفسيون حول آثار الطلاق النفسية، وإصابة النساء والرجال المطلقين بالاكتئاب الشديد والضيق من الحياة، إلى جانب المعاناة من أمراض نفسية متعددة، كالوحدة والتفرد وفقدان الاهتمام والخوف من الفشل.

ويساهم الطلاق في تشتيت الأسرة وضياع الأبناء، إلى جانب تعزيز النظرة السلبية للمرأة المطلقة.

كما يسبب الطلاق الكثير من المشكلات العائلية بين أهل الزوجين، وعدم الاهتمام بتربية الأطفال وتنشئتهم.

وتقول الأخصائية النفسية علا أبو حسب الله، مساعد منسق برنامج الإرشاد والاستشارة النفسية في جمعية المرأة العاملة، «إن أهم الملامح النفسية التي تظهر على المرأة المطلقة هو شعورها بالكآبة الناتجة عن شعورها بالفقدان، كذلك الخوف من المستقبل المجهول الذي تعتبره وحشاً كاسراً يتربص بها في ضوء الصورة النمطية المجتمعية للمرأة المطلقة، حيث ينظر لها على أنها عبء على أسرتها، ولو كانت هناك فرصة لزواجها فستكون من رجل يكبرها بكثير أو سبق له تجربة الزواج، وله أطفال وغير ذلك».

وتابعت: يضاف إلى ذلك، شعورها بالرفض لنفسها والشعور بالدونية واحتقار الذات، عدا عن الاكتئاب لأنها تشعر بالرفض، حيث أن «زوجها طلقها» تعني أنه رفضها، بالتالي هي تعمم التجربة على كل من حولها، وتنظر لنفسها على أنها مرفوضة أو مهملة.

وأكدت أن الشعور بالقلق لديها يتزايد في حالة كان لديها أطفال، فتصبح ممزقة بين شعورها بالأمومة وشعورها تجاه نفسها في حال كانت في ريعان شبابها.

وقالت أبو حسب الله: إن العمل بشكل أساسي مع السيدات المطلقات يتم من خلال التركيز على أن المشكلة ليست بالضرورة لديها، وأن رفضه لها لا يعني سوءاً في شخصيتها، وإنما قد يكون في شخصيته هو، مؤكدة أهمية تنمية الجوانب المهنية والشخصية لدى المطلقة.

مشروع «ملتقى نساء إلى الأمام»

وكان مركز الأبحاث والاستشارات القانونية أطلق مشروع «ملتقى نساء إلى الأمام» الذي يهدف إلى دعم النساء المطلقات، خصوصاً الشابات منهن، وإعادة دمجهن في المجتمع وتعزيز ثقة النساء المطلقات بالنفس وتقدير الذات، إضافة إلى رفع الوعي القانوني لدى المطلقات لتمكينهن من حماية حقوقهن، والدفاع عن حقوق المطلقات أمام المحاكم الوطنية، وحل مشاكلهن القانونية من خلال وحدة الاستشارات القانونية بالمركز.

وقالت الغنيمي إن المشروع يستهدف رفع مستوى الوعي والمهارات العلمية والمهنية للمطلقات، بالتعاون مع المؤسسات الأهلية التي تعمل في هذا المجال، لمساعدتهن في خلق فرص عمل لعدد منهن لتخفيف حدة الفقر.

وتعتبر الغنيمي فكرة «ملتقى نساء إلى الأمام» الذي يستهدف المطلقات، وبخاصة الشابات، «فكرة جديدة ونوعية وغير مسبوقة في قطاع غزة»، لافتة إلى أن المشروع حقق إنجازات مهمة على صعيد خلق حالة من الحراك الاجتماعي وسط المؤسسات الأهلية والرسمية.

ونوهت إلى أن الحاجة لتنفيذ مشروع «ملتقى نساء إلى الأمام» ظهرت من الدراسات والأبحاث التي نفّذها المركز، ونتائج الدراسات التي نفذتها المؤسسات النسوية الأخرى والمجتمع المدني، والتي أشارت إلى استمرار وقوع حالات الطلاق وتفاقم المشكلات الناجمة عن ذلك خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وأكدت أن أعداد المطلقات الشابات على نحو الخصوص يتزايد، ما ساهم في تفشي التشتت الأسري، مشيرة إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تعانى منها المطلقات كآثار مباشرة لحالة الطلاق.

ولخصت الغنيمي المشكلات التي تعاني منها المرأة المطلقة بالعزلة الاجتماعية التي تعانى منها المطلقات بسبب الثقافة التقليدية السائدة والأمراض النفسية مثل الاكتئاب، والشعور بالإهمال، والحرمان التي تعانى منها المطلقات، إضافة إلى حالة الفقر الشديد الذي تعيش في ظله نسبة كبيرة من المطلقات لعدم قدرتهن العلمية والمهنية على ممارسة العمل، وعدم توفره للقادرات على العمل منهن.

وقالت: إن المشكلات الناجمة عن الطلاق تتضاعف إذا كان هناك أطفال لدى المطلقة.

متسولون في زوايا ثابتة وآخرون «بارت تايم» في رام الله

«من مال الله يا إخوان» ... عبارة لا تزال تتردد رغم حملة مكافحة التسول

نائلة خليل

مسنون، معاقون ونساء، هؤلاء أبرز المتسولين في مدينة رام الله، وجوههم يألفها أهالي المدينة والمارون في شوارعها، فكل واحد منهم اتخذ له مكاناً أو شارعاً أو زاوية، كأن هناك اتفاقاً ضمنياً بينهم على احترام مواقعهم ونقاط تسولهم.

ولأن رام الله مدينة كسولة نوعاً ما، لذا من النادر أن تجد متسولاً تمركز في موقعه المألوف قبل العاشرة صباحاً.

وإذا كان هناك أمر مشترك بينهم فهو ارتداؤهم جميعاً ملابس بالية، وعدم اعتنائهم بمظهرهم، بل تعمد إظهار تفاصيل تدل على الفقر وعدم النظافة، وكأن هذين العنصرين مترابطان في تأكيد «الحاجة» للتسول.

متسولون «بارت تايم»!

المفاجئ أثناء إعداد هذا التقرير هو اكتشاف أن المتسولين في رام الله يعملون «بارت تايم»؛ أي بشكل جزئي، فلا تجدهم يومياً في الأماكن التي اعتادوا التسول فيها، أو في أي مكان آخر وسط البلد، بعضهم يؤكد أنه يأتي مرتين في الأسبوع، وهذا كافٍ له تحت ضغط الحاجة، والبعض الآخر يرفض التصريح إن كان يذهب إلى مدن أخرى في الأيام التي يختفي فيها من رام الله.

وفي رام الله هناك نوع آخر من المتسولين غير الثابتين في زاوية محددة، إنهم المتجولون، فمن المألوف أن تدخل إلى محل تجاري ليأتي رجل في أواسط عقده الخامس يتبعه شاب مصاب بمتلازمة «داون» (منغولي)، ويطلب من الموجودين بضعة شواكل لإعالته. يبقى الرجل يتوسل والشاب يتلفت في المكان بنظرات بريئة، فهو لا يدرك ماذا يجري حوله سوى أنه يتبع هذا الرجل الذي قد يكون والده، أو قريبه، أو ربما شخص آخر.

ومن المتجولين نساء بملابس قروية أو «جلابيب»، يقفن قرب البنوك والمؤسسات الكبيرة، ويقتربن من المارة ليطلبن بصوت خافت المال بحجة أن أطفالهن أيتام أوالزوج مريض.

أما النوع الآخر من المتسولين الذين من المشكوك فيه أن يحظوا بتعاطف أو تجاوب من المواطنين، فهم الذين يقتربون منك فجأة ويطلبون عشرة شواكل فقط، «أجرة الطريق على حد قولهم» لكي يستطيعوا العودة لبيوتهم، وهؤلاء لا تستطيع تذكر وجوههم، لأن توقيفهم المفاجئ لك في الطريق يصيبك بالذعر، فتترك العنان لخطواتك للابتعاد عن المكان سريعاً.

متسولون «أثرياء»!

في رام الله هناك شائعة مفادها أن المتسولين يجمعون ثروات من عملهم! لا أحد يستطيع أن ينفي أو يصدق هذه الشائعة، لكن بتبادل حديث بسيط مع الصّراف «أبو صهيب» الذي يتخذ من الرصيف أمام البنك العربي وسط رام الله مقراً له، قال: هناك متسولون مساكين وعلى باب الله، وهناك من يجمعون ثروات.

وأضاف: تأتي إلي بعض المتسولات ليطلبن مني أن أحول الشواكل اللواتي حصلن عليها بعد يوم عمل إلى أوراق «حمراء»، أي من فئة ٢٠٠ شيكل، والبعض يطلب مني أن أصّرف ما معهم إلى دينار أردني، أو دولار، فأدرك أن هذا المال سيذهب للادخار!

ويؤكد «البرغوثي»، كما يناديه الناس، وهو صراف يقع محله أول شارع الإرسال، أن «هناك متسولة في رام الله، تكتفي من التسول بعد جمعها مبلغ ١٠٠ شيكل وتعود لبيتها».

«أبو فايق» .. يحلم بنعجتين

قرب دوار المنارة وسط رام الله، في الجهة المقابلة للبنك العربي، يجلس «أبو فايق» على الرصيف .. للوهلة الأولى، تسمع صوتاً ضعيفاً «من مال الله يا إخوان» وترى يداً ممدودة، فتركز أكثر في الرجل الذي افترش الرصيف لتلاحظ أن ساقه مبتورة، ويكسو الشيب شعره، على الرغم من ارتدائه قبعة تخفي نصف وجهه تقريباً.

«أخجل وأحتقر نفسي لأنني أشحد، بس شو بدي أعمل»؟ هذا ما يقوله «أبو فايق»، في أول جواب له عن سبب تسوله.

يتبع ←

يبدي الرجل لطفاً أثناء تبادل الحديث، ويقول «لو كان عندي نعجتان ما قعدت هالقعدة».

ينحدر «أبو فايق» من قرية أوصرين قرب نابلس، وحسب ما قال فإنه يأتي مرتين أسبوعياً إلى رام الله بهدف «الشحدة».

بعد يوم تسول كامل من العاشرة صباحاً حتى الخامسة مساء، تبلغ حصيلته بين ١٢٠ و١٥٠ شيكلاً.

«يومان في رام الله، يكفيان لأصرف على البيت من طعام ومستلزمات أخرى»، كما يقول.

لكن لماذا يتكبد «أبو فايق» عناء القدوم إلى رام الله ودفع أجرة مواصلات في الحافلة تعادل ٢٠ شيكلاً، بدلاً من أن يذهب إلى نابلس، المدينة الأقرب لقريته؟ يجيب الرجل قائلاً: نابلس الحركة فيها ميتة!

«أبو فايق» مصاب بمرض غريب يترك شعره أبيض ليبدو الرجل قد تجاوز عقده السابع، على الرغم من أن بطاقته الشخصية تشير إلى أنه من مواليد العام ١٩٧٢، أي أن عمره لم يتعدَّ ٣٧ عاماً. وليس ذلك فحسب، فإلى جانب قدمه المبتورة، يعاني مرضاً جلدياً ظاهراً يترك يديه في وضع مزرٍ للغاية.

ويقول: قبل سنوات عندما كنت أعمل، كنت أتعالج من مرض الصدفية الذي أعاني منه، لكن بعد بتر ساقي، لم أعد أستطيع تحمل تكاليف العلاج فزاد حالي سوءاً.

يروي الرجل قصة بتر ساقه، حيث كان يعمل بائع صحف العام ١٩٩١، وفي أحد الأيام باع الصحف رغم منع التجول، وأثناء هربه من جنود الاحتلال، اخترق قضيب حديدي قدمه. لم يذهب حينها إلى الطبيب وعالج نفسه بالطرق التقليدية، فتسبب ذلك بإصابته بمضاعفات أدت إلى بتر ساقه في المستشفى.

وسواء أكانت قصة أبو فايق حقيقية أم بعض تفاصيلها من بنات أفكاره، فإن عكازه الخشبية التي تمددت مكان ساقه المبتورة تجعلنا نتقبلها ونخجل من أية أسئلة «تحقيقية» أخرى.

بعد سرد قصته، قال مؤكداً: شفتي أنا ما انولدت شحاد، بس الدينا عملت فيّ هيك».

«أبو فايق» متزوج من امرأة «صماء بكماء»، ولديهما خمسة أطفال أصغرهم عمره عام ونصف، يعوّل الرجل على أنهم سيكونون سنده في كبره، وسيعوضونه عن معاناته، قائلاً: ما حدا راح يرعاني غير أولادي لما أكبر.

يؤكد الرجل أنه يتقاضى ألف شيكل كمساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية كل ثلاثة أشهر، ويقول: ما بكفوا أولادي خبز حاف، وإذا شحنت كرت الكهرباء بـ ٢٠٠ شيكل شهرياً ضاعوا المصاري.

يعطيني «أبو فايق» بطاقته الشخصية لأتأكد من بياناته، ويطلب مني الذهاب إلى وزارة الشؤون الاجتماعية للتأكد من أنه لا يحصل على أي مساعدة إضافية من الوزارة.

وهو يحلم أن يحصل ذات يوم على نعجتين يرعاهما، ويستطيع أن يبيع إنتاجهما من الألبان بدل الجلوس على أرصفة شوارع رام الله والتسول.

ويقول: طرقت أبواب كل المؤسسات، والجميع طلب مني كفيلاً يتقاضى راتباً حكومياً، لكن من يستطيع في هذا البلد أن يكفل معاقاً ومريضاً؟!

«أبو مصطفى» ... نابلس رام الله وبالعكس

في أول شارع الإرسال يجلس المسن «أبو مصطفى» يتسول من الناس، الرجل متكتم وبالكاد تخرج منه بعض الكلمات، يرتدي اللباس الريفي القديم «دماية وحطة وعقال» ويعرّف على نفسه بأنه من الجبل الشمالي في نابلس، على الرغم من أن ملابسه ولهجته ربما لا تدلان على ذلك.

لدى «أبو مصطفى» أولاد وبنات متزوجون، لكنهم لا يكترثون به، على حد تعبيره، ففضل اللجوء للتسول ليعيل نفسه، بعيداً عنهم.

يؤكد الرجل أنه يأتي إلى رام الله مرتين إلى ثلاث في الأسبوع فقط، بينما يقضي بقية الأسبوع في بيته، لكن أثناء مروري صدفة في نابلس خلال فترة إعداد هذا التقرير شاهدته يفترش الأرض بالهيئة ذاتها مردداً الكلمات نفسها لكن على دوار نابلس.

«الشؤون الاجتماعية» ... والتسول السياحي

إذا كان التسول «مهنة» قديمة جداً ورائجة حتى في البلدان الأوروبية المعروفة بثرائها، لماذا لا يتم العمل على «تجميل» التسول عربياً ومحلياً ليظهر أقل بشاعة مما هو عليه، أو «سياحياً» كما هو في الغرب مثلاً.

هذا الاقتراح كان مفاجئاً واستفزازياً نوعاً ما لنائب مدير عام مكافحة الفقر في وزارة الشؤون الاجتماعية خالد البرغوثي، الذي سألته: إذا كنت لا تستطيعون منع التسول ومكافحة المتسولين فلماذا لا تجعلون منظرهم

لائقاً على الأقل كما نشاهد في بلدان العالم الغربي، حيث يعزفون موسيقى للحصول على المال مثلاً؟

أجاب البرغوثي: كل متسول يحاكي ثقافته، والمتسول العربي بشكل عام يلجأ لأمرين لإنجاح عمله، الأول: الرسائل غير المنطوقة، حيث يحاولون أن يوصلوا للناس رسائل دون استخدام الكلمات، بل اعتماداً على أشكالهم الخارجية من استثمار لإعاقة، وارتداء ملابس بالية ومتسخة، والإيحاءات التي تنم عن عجز وانكسار وفقر وما إلى ذلك. والثاني: الطريقة المباشرة عبر مس الوجدان الديني والاجتماعي عند العرب والمسلمين، فالمتسول يقسم عليك بالله والنبي والرموز الدينية مثل الكعبة مثلاً، أو العزف على وتر الاستعطاف الاجتماعي مثل «وحياة أغلى ما عندك تعطيني لله»، و«الله يرزقك بولد يفرح قلبك تعطيني»، وغيرها.

وأضاف: ما نجده تسولاً سياحياً ولا يؤذي النظر ببشاعته في الغرب، يجده أهل الغرب مقرفاً وطريقة للحصول على المال دون عمل أو وجه حق.

لكن كيف تعالج وزارة الشؤون الاجتماعية ملف المتسولين وتتعامل معهم؟ يجيب البرغوثي: لا يوجد لدنيا ملف في الوزارة تحت اسم «المتسولون»، وأعتقد أنهم سيكونون لاحقاً جزءاً من برامجنا حتى نرى إمكانية التدخل معهم ضمن نطاق البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية.

ويضيف: هناك نوعان من المتسولين، الأول هو الذي يلجأ للتسول للتخفيف من فقره لأنه إذا كان مسجلاً لدى الوزارة على أنه من الفقراء جداً، تقوم الوزارة بدفع ١٠٠٠ شيكل له شهرياً، إضافة لرزمة من المساعدات. أما النوع الثاني، فهم من يتوجهون للتسول للتكسب ويرون فيه مصدر دخل مربحاً دون تعب، مستغلين بذلك قيم المجتمع وتعاطفه.

ويكمل: المواطنون يفكرون أن إعطاء شيكل واحد للمتسول أمراً بسيطاً، لكن هناك من جمعوا ثروات من وراء هذا الشيكل، لأن الآلاف يدفع كل منهم شيكلاً للمتسول، وبالتالي يجمع ثروة من وراء هذا الشيكل.

ولا تعتبر الوزارة قضية التسول أمراً مهماً أو ذات أولوية مقارنة بقضية اتساع رقعة الفقر بين المواطنين، وطرق مكافحته.-

ويقول البرغوثي: حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء، هناك ما بين ١٥٠ إلى ١٧٠ ألف أسرة فلسطينية تعيش تحت خط الفقر الشديد، ومعدل استهلاكها أقل من (١٩٧٠) شيكلاً، وإذا نظرنا إلى أن الأسرة المعيارية في هذه الإحصائية مكونة من ٦ أفراد، بذلك يكون لدينا على الأقل مليون فلسطيني يعيشون تحت خط الفقر الشديد، وهؤلاء يصنفون ضمن أولوية الوزارة.

حملات بلا جدوى

تنفذ المحافظات بالتعاون مع الشرطة ومديريات وزارة الشؤون الاجتماعية حملات للقضاء على ظاهرة المتسولين بين وقت وآخر، وتحديداً في شهر رمضان الكريم، حيث يتضاعف عدد المتسولين بشكل كبير، لكن من الواضح أن هذه الحملات لا تنجح في تحقيق أهدافها.

ويقول أمين عناب، مدير الشؤون الاجتماعية في رام الله: ننفذ هذه الحملات ضمن حملات أخرى تستهدف أصحاب المقاهي الذي يسمحون للأطفال بالجلوس في المقاهي، وغيرها من الحملات، لكن فيما يخص الحملات المتعلقة بالمتسولين فعادة ما نفاجأ باختفائهم خلال فترة الحملة.

ويؤكد عناب أن «إلقاء القبض على بعض المتسولين من وقت إلى آخر لا يحل المشكلة، لأن الشرطة غير قادرة على إيجاد مكان مناسب لاحتجازهم، لاسيما أن معظمهم من النساء والمسنين والمعاقين».

ويضيف: هناك حاجة ماسة لوجود مؤسسات تهتم بالمتسولين، ووضع خطة للتعاون ما بين الوزارة والمحافظة ومؤسسات المجتمع المدني، بغية توثيق حالات التسول وتوفير بيانات عن كل من المتسولين لإجراء دراسة حالة عليه وتقديم المساعدة له لضمان عدم عودته للتسول.

ويختم عناب حديثه بالقول:

نحن نفتقد لقاعدة بيانات عن المتسولين، وحتى الشرطة عندما تعتقلهم تطلق سراحهم بعد ساعات، أو ربما يومين، دون أخذ بيانات واضحة عنهم، للاستفادة منها مستقبلاً.

تسول «سياحي» في لندن!

منهم من قطّعت الحرب أوصالهم، وآخرون وُلدوا أجنة مشوهة.. والقادم أسوأ!

المعاقون في غزة ... معاناة بين الحاجة للعلاج والأطراف الصناعية وإغلاق المعابر ومنع السفر

فايز أبو عون

في الثالث من شباط الماضي، تناول المعاق أيمن زقوت (٣٥ عاماً) من سكان عزبة بيت حانون في محافظة شمال غزة ملفاً ضخماً من أحد أدراج مكتبه، وبدأ يُقلب ما فيه من أوراق وصور وتقارير طبية وتذاكر سفر وجوازات سفر تحمل تأشيرات عدة إلى معظم دول العالم التي زارها مريضاً لتلقي العلاج، وبدأ يُقلب فيها الواحدة تلو الأخرى دون أن ينبس ببنت شفة، كأن لسان حاله يقول «لولا إعاقتي هذه لانطلقت الآن في شوارع غزة كأقراني من الشباب، ولجلست على شاطئ بحرها الجميل».

توقف زقوت مطولاً عند أول تقرير طبي عمره سبعة عشر عاماً، هي عمر سنوات معاناته مع الإعاقة التي ألمّت به في العام ١٩٩٤، حين أطلقت الوحدات الخاصة الإسرائيلية عليه وزميله سليم موافي وابلاً من الرصاص في مدينة رفح، فقتلت موافي، وأبقت على أيمن حبيس كرسي متحرك بعد أن أصابته برصاصات عدة كان أخطرها ما أصاب ظهره وتسببت له بشلل نصفي سفلي.

أيمن زقوت، الذي يشغل الآن منصب أمين سر الاتحاد العام للمعاقين، استطاع أن يقهر إعاقته ويتغلب عليها، وأن لا يكون مجرد رقم في سجلات الاتحاد أو أي من المؤسسات التي تُعنى بشؤون المعاقين، بل حقق حضوراً مميزاً يُشار له بالبنان حين أصر على أن يصعد إلى المركز الأول ببطولة تنس الطاولة، التي نظمها نادي البسمة للمعاقين بمشاركة ٥٦ لاعباً ولاعبة من أندية القطاع كافة، وشهدت تنافساً قوياً، وبخاصة بين فئة المعاقين حركياً «كراسي متحركة»، التي أحرز فيها زقوت من «نادي السلام للمعاقين» المركز الأول، بالإضافة إلى إحرازه العديد من الميداليات الذهبية والفضية والبرونزية في عدة بطولات دولية وإقليمية ومحلية خاضها.

وقال زقوت في مستهل حديثه لـ «آفاق برلمانية»، «إن الإعاقة مثلما لم تكن سبباً يحول دون انخراط المعاقين في النضال الوطني، فإنها لن تكون سبباً يحول دون مشاركتهم الكاملة في مناحي الحياة كافة».

وأضاف: في بادئ الأمر شعرت بأن عقارب الساعة توقفت عند الثالث من شباط ٩٤، وهو تاريخ إصابتي بالإعاقة، ولكن بعد فترة وجيزة، وبدعم معنوي متواصل من قبل الأهل والأصدقاء، استطعت التغلب على إعاقتي والخروج إلى الشارع، والانطلاق في فضاء الكون أبحث ليس عن المشاركات في الألعاب الرياضية والأعمال الجماهيرية فحسب، بل وعلى التميُز ربما على الكثيرين ممن حباهم الله نعمة الصحة أيضاً، في ألعاب القوى، وكرة السلة وغيرها.

وتابع: إن ما يعتصرني ألماً هو ضياع حقوق المعاقين، وعدم الجدية في حمايتها، وعدم إدماج اتفاقية الأمم المتحدة للمعاقين التي صدرت العام ٢٠٠٦ في القوانين والتشريعات الفلسطينية للتمتع بأبسط حقوقنا من المستلزمات والأدوات المساعدة والعلاج، مطالباً كافة المؤسسات الحكومية والأهلية الوطنية والدولية وجميع شرائح المجتمع، بالعمل من أجل دعم وحماية حقوق المعاقين على المستويين القانوني والعملي، وتوفير كافة التسهيلات اللازمة لتمكينهم من لعب دورهم كمواطنين داخل المجتمع وحمايتهم من التمييز والحرمان.

نحو تفعيل وحماية حقوق المعاقين

وقال رئيس الاتحاد العام للمعاقين عوني مطر، إنه «على الرغم من توفر الأدوات القانونية لدعم حقوق المعاقين الفلسطينيين، فإنه لا تزال هناك العديد من المعيقات كالحصار وعدم توفر مناخ سياسي ملائم يدعم هذه القوانين ويفعّلها».

وشدد على ضرورة العمل بجدية باتجاه تفعيل حقوق المعاقين وحمايتها، مطالباً كافة المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية وجميع شرائح المجتمع بالعمل من أجل دعم وحماية حقوق المعاقين قانونياً وعملياً، وتوفير كافة التسهيلات اللازمة لتمكينهم من لعب دورهم كمواطنين داخل المجتمع وحمايتهم من التمييز.

وأضاف مطر لـ «آفاق برلمانية»: إن الحصار لا يحرم المعاقين في قطاع غزة من التمتع بأبسط حقوقهم من المستلزمات والأدوات المساعدة والعلاج فحسب، بل ويمنع الأصحاء من التمتع بحقوقهم أيضاً، داعياً إلى رفع الظلم عن كاهل الشعب الفلسطيني عامة، والمعاقين بشكل خاص، وإلزام إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية وإنهاء الاحتلال وتأمين حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

وشدد على ضرورة متابعة تنفيذ المؤسسات الحكومية والأهلية لالتزاماتها التي ينص عليها قانون حقوق المعوقين رقم (٤) للعام ١٩٩٩، وقال: يزداد عدد المعاقين يومياً إما بفعل الحرب الإسرائيلية، وإما نتيجة الاقتتال الداخلي، أو التشوهات الخلقية الناتجة عن تشوهات الأجنة بفعل الأسلحة الإسرائيلية المحرمة دولياً، بحيث خلّفت الحرب نحو ٦٠٠ معاق جديد ليضافوا إلى ٧٠ ألف معاق آخرين في محافظات غزة.

وأشار مطر إلى أن «حدوث الإعاقات أمر شائع، يحدث لأي فرد وفي أي سن، فالرصاص الغادر لا يفرق بين شاب أو امرأة أو طفل أو شيخ، كما ازدادت مظاهر العجز والإعاقة بين أبناء الشعب الفلسطيني، ومعها ازدادت أمامهم تعقيدات الحياة نفسياً واجتماعياً وتعليمياً ومهنياً، مضيفاً أن حالة الانقسام الفلسطيني الراهنة في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي تُعد عائقاً كبيراً أمام إحداث التغيير الإيجابي لأوضاع المعوقين، كما أن لها تأثيرات خطيرة على واقعهم المعاش».

تشوه الأجنة

يمكن القول إنه في الوقت الذي يحتدم فيه الجدل السياسي حول إدانة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي على سلوكه في عدوانه على غزة، فإن الأطفال المشوهين ما زالوا يتزايدون، حيث أعلنت وزارة الصحة التابعة للحكومة المقالة، أن معدل الأطفال «الخدج» والأجنة المشوهة في قطاع غزة ارتفع بشكل ملحوظ منذ انتهاء الحرب الإسرائيلية قبل عام، بحيث وصل إلى نحو ١٠٠ طفل مشوه، مؤكدة على لسان الدكتور معاوية حسنين، رئيس اللجنة العليا للإسعاف والطوارئ، أنها لم تُسجّل حالات تشوه غير معلومة السبب.

وقال حسنين لـ «آفاق برلمانية»، إن جميع الخبراء والمختصين في علم الأجنة وأطباء من وزارة الصحة أثبتوا بما لا يدع مجالاً للشك، أن هذه التشوهات هي نتيجة للأسلحة الفتاكة التي استخدمتها قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين خلال حرب غزة، مثل الفسفور الأبيض، وقذائف «الدايم»، وانفجار الوقود الهوائي، الذي يخلف سحابة من ذرات الوقود التي تحترق، وتؤدي إلى تفحم الهدف الذي يجري تعريضه لهذا النوع من الذخائر.

وبيّن أن وزارة الصحة أحصت بعد عام على الحرب نحو ٧٥ حالة تتشابه فيها حالات التشوه، بشكل يؤكد أنها ليست بفعل عوامل وراثية، مستدركاً أن أياً من التشوهات في الجينات إذا ما كتبت الحياة للطفل ومارس حياته بشكل طبيعي، سينتقل إلى أولاده وراثياً، ولقد وجدنا حالات تشوه لمواليد حملت بهن نساء خلال فترة الحرب وبعدها، وأثبتت نتائج الفحوص والعينات التي أخذت بواسطة مستشارين وخبراء بعلم الأجنة أنهم أصيبوا بهذه التشوهات جراء استخدام الأسلحة المحرمة دولياً.

وتوقع حسنين أن يؤدي ذلك إلى ما أسماه «مآسي وراثية» أخرى، خصوصاً إصابة مواطنين بأمراض السرطان والفشل الكلوي كنتيجة حية لاستخدام الأسلحة الفتاكة، ما يؤكد أن ولادة أطفال مشوهين ما زالت قائمة، وربما تستمر سنوات طويلة، مشدداً على ضرورة إجراء النساء اللواتي تعرضنَّ بشكل مباشر، أو اللواتي يعشن في مناطق استخدم فيها الجيش الإسرائيلي هذا النوع من القنابل، مثل شرق مدينة غزة، ومنطقة المغراقة، وغرب النصيرات، وشرق حي الزيتون بغزة وشمال قطاع غزة، لاسيما عزبة عبد ربه، والقرم، والعطاطرة، والسلاطين، المراجعة والفحص الدوري في عيادات النساء والولادة للاطمئنان إلى صحة الأم والجنين، لأن

يتبع ←

لهذه القذائف أبعاداً وتداعيات بيئية وصحية آنية ومستقبلية خطيرة.

ولفت إلى أنه بسبب تلك الآثار المدمرة، ما زالت صحة مليون ونصف مليون فلسطيني في القطاع معرضة للتأثر بهذه الإشعاعات الخطيرة في أية لحظة، إضافة إلى تلوث جميع مكونات البيئة الأساسية التي تعاني من تدهور خطير أصلاً، جراء بقاء هذه المواد في تربة وهواء القطاع، واستنشاق المواطنين لها بشكل يومي، حيث أن هناك احتمالاً كبيراً لدخول هذه المواد إلى أجسامهم في أية لحظة عن طريق السلسلة الغذائية، بعد تناولهم المزروعات التي من الممكن أن تكون قد تلوثت بتلك المواد.

خبراء: غزة بحاجة لأجهزة لقياس الإشعاع

بدورهم، دعا خبراء ومختصون في ندوة متخصصة نظمت في غزة، مؤخراً، تحت عنوان «عام على حرب الإبادة وثلاثة على الحصار ... الآثار الصحية المتفاقمة للحرب على قطاع غزة وكيفية مواجهتها»، إلى توفير أجهزة لكشف الإشعاع وقياس درجته وتأثيره على الإنسان والبيئة، ودعم إجراء الأبحاث العملية الدقيقة حول آثار الحرب، والإسراع في محاكمة جنرالات الاحتلال بعد تورطهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، موصين المواطنين بالإكثار من تناول الفيتامينات، وبخاصة فيتامين (C.E)، وتناول حمض الفوريك كإجراء وقائي للحد من تأثير المواد المشعة التي استخدمت خلال الحرب، والتنويع في الغذاء، والتركيز على الخضار الورقية والبقوليات.

وشدد الخبراء على أهمية الفحص الدوري لجميع المواطنين، وبخاصة النساء الحوامل، وملاحظة أية تغيرات تظهر على الجسم، والفحص المبكر، موصين الحوامل تحديداً بمتابعة الحمل منذ الأيام الأولى وعدم انتظار نمو الجنين، وبخاصة أن الأنبوب العصبي يتشكّل في الأسابيع الثلاثة الأولى من الحمل، وذلك لتفادي التشوهات.

الأم تهاني ومولودها الجديد

تقول المواطنة تهاني سعيد (٢٦ عاماً) من بلدة جباليا التي التقتها «آفاق برلمانية» في مستشفى النصر للأطفال بمدينة غزة، «إن طفلها الأخير الذي يبلغ من العمر الآن أربعة أشهر يعاني من اضمحلال في الرئتين وانسداد في أحد صمامات القلب».

وأرجعت الأم تهاني حالة طفلها إلى أنها استنشقت خلال الحرب الأخيرة على غزة غاز الفسفور حين قصفت الطائرات الإسرائيلية بعدد من الصواريخ أراضي شرق بلدة جباليا، حيث فقدت أسرتها منزلها الذي دُمر بالكامل.

وأضافت أن لديها خمسة أطفال، ولكنها لاحظت أن تفاعل طفلها ليس كما أخوته الأربعة وهم في مثل سنه، فهو قليل البكاء ويتلقى الرضاعة بشكل دائم، مشيرة إلى أنها دائمة التردد الآن على العيادات الخاصة والحكومية لإجراء الفحوصات اللازمة له بشكل دوري حتى لا تتفاقم حالته الصحية.

عابد: ٦٠٠ معاق جراء العدوان الأخير

وفي هذا السياق، قال الدكتور مصطفى عابد، مشرف برنامج التأهيل بجمعية الإغاثة الطبية في قطاع غزة، «إن العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة أدى إلى إصابة أكثر من ٦٠٠ مواطن بإعاقات، وهذا العدد من المعاقين يستلزم زيادة المسؤولية الجماعية تجاههم ليجدوا مكانهم في مجتمعهم من جديد كأفراد قادرين مستقلين معتمدين على أنفسهم»، مطالباً في الوقت نفسه المؤسسات الرسمية والأهلية كافة بدعم حقوق المعاقين، وتمكينهم من ممارسة دورهم في المجتمع.

وأوضح عابد لـ «آفاق برلمانية» أن مظاهر العجز والإعاقة ازدادت بين أبناء الشعب الفلسطيني، ومعها ازدادت أمامهم تعقيدات الحياة نفسياً واجتماعياً وتعليمياً ومهنياً، مشيراً إلى أن حالة الانقسام الراهنة والحصار الجائر المفروض على القطاع، تُعد عائقاً كبيراً نحو إحداث التغيير الإيجابي لأوضاع المعاقين، ولها تأثيرات خطيرة على واقعهم.

واستدرك قائلاً «إن معاقي قطاع غزة يعانون جراء انقطاع التيار الكهربائي والحصار اللذين انعكسا بالسلب على الخدمات المقدمة إليهم»، مشيراً إلى أن الانقطاع المتكرر للكهرباء أدى إلى توقف شحن العربات الكهربائية التي يستخدمها المعوقون من مبتوري الأطراف، كما تعطّل عمل أجهزة التبخيرة ومولدات الأوكسجين اللازمة للمعوقين من مرضى الأزمة الصدرية وضيق التنفس.

ولفت عابد إلى تعطّل العمل في مراكز العلاج الطبيعي التابعة للإغاثة الطبية ومؤسسات التأهيل التي تُقدِّم خدماتها للأطفال المصابين بالشلل الدماغي، ومختلف الإعاقات الحركية إلى حدٍّ كبير، موضحاً أن أجهزة «الألترا ساوند والمساج» المستخدمة في تنشيط الدورة الدموية وعضلات المعوقين حركيّاً توقفت بشكلٍ نسبي.

١٣٪ من جرحى الحرب الأخيرة باتوا معاقين

وفي السياق ذاته، وبحسب تقديرات مؤسسات التأهيل ووزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة في الحكومة المقالة، والجهاز المركزي للإحصاء، فإن نحو ٧٠ ألف معاق موجودون في محافظات غزة، وأن نسبة الإعاقة بلغت ٤٫٥٪ من للسكّان.

وأكد تقرير صادر عن وزارة الصحة في غزة، حصلت «آفاق برلمانية» على نسخة منه، أن ١٣٪ من جرحى الحرب الأخيرة باتوا معاقين بدرجات متفاوتة، حيث استخدمت إسرائيل أنواعاً جديدة من الأسلحة تسببت في بتر أطراف المصابين، مشيراً إلى أن مرحلة تأهيل هؤلاء تستغرق من ٣ إلى ٦ أشهر، وأن تكلفة تركيب طرف اصطناعية تحت الركبة تتراوح بين ٣ –٥ آلاف شيكل، وفوق الركبة من ١٠ –١٥ ألف شيكل.

أعلى نسبة للمعاقين في العالم

من جانبه، أكد مركز الميزان لحقوق الإنسان، على لسان مدير وحدة البحث الميداني فيه، سمير زقوت، أن أعلى نسبة للمعاقين في العالم هي في الأراضي الفلسطينية، نتيجة رصاص وقذائف الاحتلال الإسرائيلي الذي حوَّل في حربه الأخيرة على قطاع غزة ٦٠٠ فلسطيني إلى معاقين، موضحاً أن نسبة المعوقين في الأراضي الفلسطينية تعد الأعلى على مستوى بلدان العالم.

وطالب المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته القانونية والأخلاقية حيال السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لحمايتهم من جرائم الحرب الإسرائيلية التي تنتهك حقهم في الحياة، وتوقع الإعاقات في صفوفهم، مؤكداً أن نسبة المعاقين تصل إلى حوالي ٣٫٥٪ من مجموع السكان، وترتفع في محافظات قطاع غزة بشكل خاص لتصل إلى حوالي ٤٪؛ أي نحو ٧٠ ألف معاق وفقاً لمصادر اتحاد لجان الإغاثة الطبية.

وقال زقوت لـ«آفاق برلمانية» إن العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، أضاف المئات إلى صفوف ذوي الإعاقة، جراء بتر في الأطراف، وضرر في حاستي السمع والبصر لحقت بالفلسطينيين من سكان قطاع غزة، لافتاً إلى أن الحصار يمنع دخول الأدوات الطبية والتأهيلية اللازمة للمعاقين، ويعرقل خروج المحتاجين منهم للخدمات والعلاج لتلقي هذه الخدمات خارج قطاع غزة.

وأضاف: إن جرائم الحرب الإسرائيلية التي تتسبب في الإعاقة لعشرات الفلسطينيين، واستمرار الحصار الإسرائيلي المشدد على القطاع منذ أكثر من أربع سنوات، يشكلان أبرز مسببات الإعاقة في صفوف الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة، فضلاً عن تزايد معدلات الإصابة بفقر الدم بين الأطفال في القطاع إلى ما نسبته ٥٠٪، مشيراً إلى أن ذلك «أمر خطير ويشكل تهديداً حقيقياً بإصابتهم بالإعاقة».

وأشار إلى أن الحصار الإسرائيلي على الفلسطينيين، وبخاصة في قطاع غزة، يضاعف من معاناة المعاقين وذويهم، ويسهم في التسبب بحدوث إعاقات جديدة في صفوف الأطفال، الأمر الذي يجب أن يدفع المجتمع الدولي للتحرك لوقف الحصار بوصفه جريمة حرب؛ كونه أحد أسوأ أشكال العقوبات الجماعية، ويرقى لمستوى الجرائم ضد الإنسانية بالنظر لكونه من أسوأ أشكال الاضطهاد العنصري.

وإزاء كل ما ذكر، فإن العدوان الإسرائيلي ليس على قطاع غزة فحسب، بل وعلى الأراضي الفلسطينية المحتلة برمتها، ويؤدي يومياً إلى وقوع ضحايا جدد، ويزيد من عدد المعاقين الشباب والأطفال، الأمر الذي يحتم على الجميع دون استثناء تحمل مسؤولياته، وبخاصة حركتي «فتح» و«حماس»، بالتعجيل في تغليب المصلحة الوطنية وإنهاء الانقسام، وتشكيل حكومة موحدة في الضفة والقطاع تُعنى بكافة شرائح المجتمع الفلسطيني، وتوحيد الجهود المبذولة لخدمة المواطنين بشكل عام، والمعاقين بشكل خاص، لأن هذا العدد من المعاقين يستلزم زيادة المسؤولية الجماعية تجاههم.

أسلحة فتاكة لم توفر المدارس في غزة

الأغوار: حياة معلقة بقطرة ماء وضوء ينير عتمة الليل

جميل دراغمة

في الليل، تظهر الأضواء الساطعة تضيء المناطق الجبلية في محيط معسكر «ناحل»، حيث تتمركز إحدى فرق الجيش الإسرائيلي في منطقة الحمامات بالغور الشمالي، فالحياة هنا جميلة بوجود الأضواء وآمنة للجيش المرفّه، لكنها ليست كذلك في «منزل» عبد الرحمن قاسم المبني في قاع الوادي الذي يمر بمحاذاة المعسكر القريب الغارق في ظلام دامس.

وفي الليل، ليس هناك غير ضوء القمر لينير ساحة نزل عائلة قاسم، وفي الداخل تبذل العائلة جهوداً لتحسس مكان عقرب لسع أحد أفراد العائلة، وسط ظلام دامس لا يبدده سوى ضوء قنديل خافت، لا يعطي نوراً إلا في محيط ضيق من الغرف المتداعية التي تسكنها العائلة منذ سنوات طويلة.

وفي كل منطقة الأغوار الشمالية، حيث تنتشر المضارب الرعوية على مساحات واسعة من الأرض التي يسكنها جزء بسيط من السكان يعتمدون على تربية المواشي مثل عائلة قاسم التي تمتلك قطيعاً من الأبقار وآخر من الماعز، يواجه السكان هناك حياة قاسية بسبب انعدام البنية التحتية المائية والكهربائية.

وهناك نحو ٣٦٠ عائلة تسكن في منطقة المضارب، كلها تعاني من مشكلة شح المياه وانعدام الكهرباء وندرة في المواصلات، لكن مجلس الوزراء الذي استجاب مؤخراً لنداءات السكان بعد مطالبات سابقة استمرت سنوات –كما يقول السكان– قرر تمويل وتجهيز حافلات لنقل التلاميذ من وإلى المدارس.

صيف يعد بمزيد من العطش

الشعور بالعطش يسري بقوة هنا في نواحي الغور، وهاجس الصيف يلوح في الأفق، ومع مطلع نيسان من كل عام يبدأ قاسم وغيره بضرب الأخماس بالأسداس، على الرغم من أن الحكومة وسلطة المياه تدير أزمة فيما يتعلق بمسألة المياه، حلها مرتبط بحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

«هناك فرق ملحوظ في اهتمام السلطة الوطنية بمناطق الأغوار، لكن الحياة صعبة»، كما يقول عارف دراغمة رئيس مجلس مشاريع منطقة المالح والمضارب البدوية، التي تشمل ١٥ مضرباً رعوياً هجر جيش الاحتلال السكان عن نحو نصفها بذريعة اعتبارها مناطق عسكرية مغلقة في منطقة مصنفة (ج)، وهو التصنيف الذي يرفضه الفلسطينيون، كما أكد على ذلك د. سلام فياض رئيس الوزراء الذي زار هذه المضارب غير مرة واطّلع على أوضاعها.

لكن في هذه المنطقة الواسعة، عائلة مثل عائلة قاسم وغيرها لا تلتفت كثيراً لتلك التصنيفات أو التصريحات الرافضة لها عندما يحل الظلام وتصبح الحركة محدودة، أو ترتفع درجات الحرارة في الصيف فتشح المياه التي يتطلب الحصول عليها جهداً كبيراً.

في الغور يمكن مشاهدة لوحات «آرمات» عديدة على مداخل المضارب البدوية، تشير إلى تنفيذ مشاريع مختلفة، لكن ليس من بين تلك اللوحات أي واحدة تشير إلى تنفيذ مشروع يتعلق بالبنية التحتية، ويشكل علاجاً جذرياً لمشاكل هذه الفئة من المجتمع الفلسطيني.

يقول نايف عبد الفقير، وهو راعٍ يسكن في منطقة البرج غير البعيدة عن الحمامات، حيث يسكن قاسم ورعاة آخرون، «منذ سنتين اختلف الوضع هنا. السلطة قدمت صهاريج، لكن السؤال من أين نملأ هذه الصهاريج بالمياه؟!».

يردد رعاة آخرون المعنى ذاته، يرون أن المشكلة الأكبر ليست في نقل المياه، وإنما في الحصول عليها.

وفي المناطق الرعوية المختلفة تظهر صهاريج حديثة كتب عليها «مشروع دعم التجمعات البدوية والمهشمة بتمويل من وزارة الحكم المحلي». على الجانب الآخر، هناك جمعيات محلية ودولية عملت على تنفيذ مشاريع إغاثية لا علاقة لها بالبنية التحتية.

قال عبد الفقير: نحن أبناء الدولة، وهذه الحكومة عليها التزامات هنا في هذه الأرض المهددة.

ونوه دراغمة في إشارة منه إلى الصهاريج التي تم توزيع جزء منها، إلى أن هذا المشروع «حيوي بالنسبة للسكان، يساعد في حفظ المياه، ولكن لا يحل مشكلة المياه التي يضطر السكان لجلبها من مناطق الأغوار الشمالية وبلدة طمون التي تكلفهم ثمناً وجهداً باهظين يومياً».

وأوضح عبد الفقير أنه يجلب المياه من قرية عين البيضا شمال شرق الضفة الغربية، ويقضي يوماً كاملاً من أجل الحصول على ٣ أكواب ماء بسبب عدم وجود «فتحة» مياه خاصة بسكان المضارب، لذلك يلجأ إلى بعض المعارف والأصدقاء كي يسهلوا حصوله على هذه الكمية.

وبين ساعة وساعة، يمكن رؤية جرار زراعي يجر صهريجاً ويسير ببطء عبر طرق وعرة لنقل المياه للمضارب.

وقال دراغمة: حصول المواطن على ٣ أكواب من الماء يكلفه ثمناً باهظاً. لدينا أكثر من ١١ مخالفة أصدرتها مؤخراً الشرطة الإسرائيلية بذريعة أن سائقي الجرارات الزراعية التي تنقل المياه يعبرون شارع (٩٠)، وهي الطريق الوحيدة التي تفصل بين الأغوار الشمالية والمضارب.

في ساحة مضرب عبد الفقير الحياة بائسة، وجافة بسبب الغبار، والرجل الذي يكد ليلاً ونهاراً تتعلق حياته بقطرة ماء، وفتيلة قنديل يعمل على الكاز «الكيروسين»، وبعضهم يستخدم بدل ذلك السولار الأرخص ثمناً من «الكيروسين».

في كل المضارب التي تنتشر في منطقة شمال الغور ليس هناك أي مظهر للبنية التحتية، فلا شوارع معبدة تصل إلى «خرابيش» الخيش، ولا شبكات مياه تحل الأزمة التي تديرها الحكومة في محاولة لتعزيز حياة السكان عبر بعض الاحتياجات.

هكذا هي حياة البداوة الكلاسيكية في كل العالم.

«لكن هنا في الأراضي الفلسطينية الحياة مرة وصعبة، ولا يمكن أن تطاق»، يقول عبد الفقير الذي يرى في الظروف الطبيعية وأحوال الطقس عاملاً آخر من عوامل الشقاء.

لذلك، كان الرحيل فكرة لترك المنطقة أكثر من مرة، مثل عائلات أخرى هجرت المنطقة سعياً وراء حياة أفضل.

فالشاب المتزوج من امرأتين كان يأتي بالماء المخصص لسقي قطيع مواشيه من نبع مياه قريب، لكن عندما جاء السيل مطلع هذا الشتاء بعد هطول مطر غزير ردم العين والعيون المجاورة.

وفي هذا الوقت، حيث بدأت درجات الحرارة بالارتفاع، ليس أمام عبد الفقير وجيرانه إلا عين مياه واحدة، وهي لن تكفي الجميع، ولا يمكن استخدامها للشرب.

وحتى مطلع أيار لا يشعر الرعاة بأزمة المياه بشكل كبير، لكنهم بعد ذلك سيضطرون لقضاء ساعات طويلة لنقل المياه من مناطق تبعد عن مضاربهم نحو ٢٥ كيلومتراً، مثل نايف وجيرانه الذين يذهبون إلى بئر في بلدة طمون.

يسكن نايف في هذا السفح منذ أربعة عشر عاماً، يعيل أربعة أبناء، ومحمد الابن البكر لم يذهب اليوم إلى المدرسة ذلك أنه أصيب بسعال شديد يعتقد الأب جازماً أن سببه ذبابة التصقت بحلقه، لكن ليس هناك اليوم أي عيادة طبية قريبة يمكن أن تلجأ إليها عائلة عبد الفقير لعلاج ابنها، لذلك فإنها ستنتظر حلول المساء عندما تنهي أعمال الرعي وحلب الشياه لنقل محمد إلى أقرب بلدة، وهي طوباس، حيث هناك تقع أقرب عيادة.

الحياة بائسة ومعقدة هنا، ولسعة عقرب قد تكلف الإنسان حياته في مضارب تقع على هامش الحياة الحضرية، تكثر فيها الأفاعي والقوارض بعيداً عن وسائط النقل التي تتوفر حسب الطلب فقط.

بين السكن والمدرسة

ومنذ شهرين اثنين فقط، أصبح محمد الذي يدرس في الصف الأول يذهب إلى المدرسة بحافلة، قبل ذلك كان يضطر إلى استخدام حمار العائلة للوصول إلى المدرسة التي تبعد نحو ١٠ كيلومترات عن المضارب، كما قال والده.

في منطقة المالح والمضارب الرعوية الأخرى، هناك نحو ١٥٠ طالباً من مختلف المراحل العمرية يتلقون تعليمهم في قرية عين البيضا شمال الأغوار، وفي قرية تياسير الشفا غورية، وتبعدان كلتاهما عن المضارب عدة كيلومترات.

يمكن يومياً مشاهدة التلاميذ يقفون على حافة الطريق التي تسلكها المركبات العسكرية الإسرائيلية، جزء منهم يحالفه الحظ في الوصول إلى المدرسة في الوقت المحدد، وبعضهم كان يعود أدراجه إلى منزله في أيام الشتاء، كما يقول السكان.

ففي عين الحلوة اضطرت عائلات عديدة إلى تغيير مواقع سكنها إلى مواقع قريبة من المدارس في الأغوار الشمالية. وقال السكان إنه ذات يوم قبل سنوات صدمت مركبة أحد الأطفال عندما كان واقفاً على قارعة الطريق في انتظار من يقله إلى مدرسته.

يضطر أحفاد خليل وراد الزواهرة، الذي أقام مسكنه عند طرف واد على بعد عشرات الأمتار من مسكن عبد الفقير، إلى المداورة في الذهاب إلى المدرسة، وتشكل الطريق خطراً داهماً عليهم.

يتبع ←

ثمانية من أحفاد الزواهرة يذهبون إلى مدرسة تياسير، ويقول الرجل إن أولئك الأحفاد يتناوبون على الذهاب إلى المدرسة وجزء منهم لا يذهب أحياناً بسبب بعدها وبسبب ندرة وسائط النقل.

لكن أبناء عائلتي عبد الفقير والزواهرة يحلمون بعام قادم أفضل للوصول إلى مدارسهم من الأعوام السابقة، ذلك أن الحكومة أقرت مؤخراً توفير وسائل نقل لهؤلاء الطلبة، لكنهم لا يحلمون بحياة تحل فيها مشكلة المياه سريعاً، ذلك أن إسرائيل تسيطر على الموارد المائية كافة.

وفي رهان على آمال لا تزال معلقة، يردد الناس هنا اسم سلام فياض كثيراً، فهو أول رئيس وزراء منذ إنشاء السلطة الوطنية قام بزيارة المضارب أكثر من مرة، وتحسس مشاكل السكان عن قرب، ووضع يده على جرحهم الكبير: إكسير الحياة (المياه).

هنا يتزاحم الناس ومواشيهم على قطرة الماء ذاتها.

صهاريج دون مصادر مياه

وقال دراغمة، إن المشكلة الرئيسية التي يواجهها السكان في المنطقة هي شح المياه التي تشتعل خلال فصل الصيف، «تصور حياة الإنسان، يسكن في بيت من الخيش وينام على أرض ترابية تتحول إلى طين في الشتاء».

وقال دراغمة إنه في السنوات الثلاث الماضية لمس سكان المضارب اهتماماً من الحكومة، بعد زيارات رئيس الوزراء، وهو ما كان سبباً في إيجاد بعض الحلول الجزئية المؤقتة، وبخاصة فيما يتعلق بموضوع مشكلة المياه من خلال مشروع تزويد السكان بصهاريج نقل المياه، لكن السكان هناك يقولون إن تلك الصهاريج ستكون غير ذات فائدة إذا لم يتم إيجاد مصادر مياه.

وأضاف أن هناك مشروعاً لتزويد السكان في هذه المضارب بالكهرباء من خلال تزويدهم بخلايا توليد الكهرباء الشمسية.

تظهر وسط المضارب الرعوية أعمدة ضخمة تربط كوابل الكهرباء التي تنقل الكهرباء من داخل إسرائيل وتصلها للمعسكرات والمستوطنات في المنطقة، وبعض تلك الكوابل يمر من فوق المنطقة التي تسكن فيها عائلة قاسم.

ومثل ذلك تعبر خطوط مياه شركة «ميكوروت» من وسط المضارب، ولا يملك السكان أن يملأوا قارورة مياه، لكن في كل اتجاه يمكن رؤية أنابيب ممدودة عند سفوح الجبال تغذي المستوطنات ومعسكرات جيش الاحتلال الذي يسيطر على ٧٠٪ من أراضي الغور. وقال دراغمة فيما كان واقفاً قرب طفل في منطقة الحمامات، إن الإسرائيليين جففوا منابع المياه منذ سبعينيات القرن الماضي، مثلما جففوا ينابيع المياه في هذه المنطقة.

مطالب «متواضعة»

ويعرض دراغمة كتباً وجهت في سنوات سابقة إلى مجالس وزراء مختلفة يطلب فيها مساعدة السكان لتوفير الحد الأدنى من الحياة «الكريمة» لها، على حد تعبيره، لكنه يقول إن استجابة مجالس الوزراء جاءت متأخرة جداً، ومعظمها في عهد رئيس الوزراء الحالي.

لكن المطالبات الحديثة تتركز كلها على شق طرق ترابية تصل المضارب، وأخرى تأهيل ينابيع يقول إن المستوطنين يحاولون الاستيلاء عليها، إضافة إلى توفير كمية من المياه في أشهر الصيف القادم.

الينابيع المتدفقة والأودية الجارية ومضخات المياه كانت يوماً إحدى مفردات الحياة الجميلة هنا في منطقة الغور، التي تشكل الحدود الشرقية الطبيعية للضفة الغربية، وتدعى على أنها «سلة الغذاء الفلسطيني».

لكن مزارعين يقولون إن هذه السلة تتداعى يوماً بعد يوم بسبب مشاكل المياه.

ويقول السكان إنه منذ سيطرت إسرائيل على منابع المياه ودمرت جميع المضخات على ضفة نهر الأردن الغربية، اندفع عدد كبير من المزارعين للاستفادة من المياه الضحلة المتدفقة من عيون المياه مثل عين الحلوة التي أخذت تنضب مياهها سنة بعد أخرى.

لكن تلك الينابيع على أرض الواقع لم تعد موجودة بسبب الأتربة التي غطتها، وبسبب انحسار كميات المياه التي تتدفق منها سنة بعد سنة، مثل نبع عين الحمامات الرئيسي.

وهذه المياه على قلتها، إن وجدت، تستخدم لسقي المواشي، مثل قطيع الأبقار الخاص بعائلة قاسم التي تقف هنا فوق بحر من المياه تستغله إسرائيل، بالرغم من شح مصادر المياه، ويجدون صعوبة بالغة في تأمين إكسير الحياة.

قرب نبع الحمامات ظهرت امرأة كانت تجلب المياه من عين ماء تسمى نبع أم طيون، وهي في الأساس مياه غير صالحة للاستخدام الآدمي، لكن العطشى في الغور يسعون وراء السراب.

«شتاء أم صيف، الأمر سيان. كثير منا يتوجه إلى الينابيع هنا وفي القرى البعيدة لإحضار المياه إما بواسطة الدواب أو الصهاريج التي تجرها تراكتورات زراعية»، قالت تلك المرأة فيما كانت تسير وراء حمار على منحدر صخري يقود إلى النبع الذي تنساب بالقرب منه مياه عكرة.

لا يوجد في المنطقة التي يعيش سكانها على هامش الحياة شبكات مياه تصل إلى مساكنهم.

والينابيع التي لم يصبها الجفاف تتدفق منها مياه غير صحية غالباً، والحصول على «جالون» ماء قد يكلف الشخص ساعات إذا كان يسكن في منطقة تبعد كثيراً عن مصادر المياه.

في الغور الحار والجاف صيفاً، الذي يمتد على شريط واسع وطويل من الأرض يحاذي نهر الأردن الذي فقد الكثير من مياهه الجارية أيضاً، يبدو الأمر أكثر صعوبة، وبخاصة أن هطول الأمطار في السنوات الأخيرة لم يكن كافياً لتدفق المياه مرة أخرى كما كانت في السابق.

نهب إسرائيلي للمياه

عملياً، منذ العام ١٩٦٧، لا يستطيع الفلسطينيون استغلال ولو قطرة واحدة من مياه نهر الأردن. وتقدر حصة الفلسطينيين في مياه حوض نهر الأردن بحوالي ٢٤٩ مليون متر مكعب سنوياً لا يحصلون على قطرة منها.

في ساحة منزل قاسم في الحمامات يوجد الكثير من البراميل و«جالونات» الماء التي تعتبر مخزوناً احتياطياً يستخدمه في أوقات الحاجة.

لكن هذا المخزون قد ينضب أحياناً في غفلة من العائلة مثلما كان يحصل دائماً، ما يضطرها لجلب المياه من منزل الجيران الذين يمتلكون جراراً زراعياً وصهريجاً يحضرون المياه عبره من القرى الزراعية التي تبعد حوالي عشرة كيلومترات عن مسكنهم.

يندر عدم وجود جرار زراعي أمام المنازل الخيشية في الغور. ومن لا يملكون يقتنون الدواب كحال بعض العائلات التي يراودها حلم حفر بئر جمع لمياه الأمطار، لكن حلمها دائماً يتلاشى بمجرد التفكير برد فعل سلطات الاحتلال التي تسمح للمستوطنين الذين يسكنون المنطقة بالتزود بالمياه بشتى الطرق.

والغور المصنف حسب اتفاقيات أوسلو منطقة (ج)، يخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة، ويحتاج بناء أية منشأة فيه لترخيص من الجانب الإسرائيلي الذي لا يعطي مثل هذه الرخص، وبخاصة إذا تعلق الأمر بالماء!

وتمر شبكات مياه ضخمة على بعد عشرات الأمتار من منزل فتحي لتغذي المستوطنات ومعسكرات الجيش الإسرائيلي المقامة في المنطقة. وتبدو هذه الشبكات ظاهرة على سطح الأرض لكن السكان الفلسطينيين ممنوعون من التزود بالماء منها، لذلك تبقى آمالهم معقودة على بقاء الينابيع تتدفق.

في المنطقة، هناك عدد من الينابيع التي يلجأ إليها السكان لسقاية مواشيهم، وأحياناً يشربون منها، مثل ينابيع تسمى: الشك، وأم طيون، والميتة، والحمة.

وعملياً، جفت كثير من الينابيع خلال السنوات الماضية بفعل قيام إسرائيل بحفر آبار ارتوازية عميقة من جانب، والمناخ الجاف من جانب آخر.

وعندما يهطل مطر غزير في فصل الشتاء تتفجر بعض عيون الماء، لكنها لا تلبث أن تجف في بداية الصيف الذي يبدأ هنا مبكراً كما بدأ هذا العام.

السلطة: إدارة أزمة

وقال مدير دائرة تطوير المصادر المائية في سلطة المياه الفلسطينية المهندس ذيب عبد الغفور، إن السلطة الوطنية تدير أزمة فيما يتعلق بالمشكلة، وهو «شعار أطلقته سلطة المياه بسبب الوضع الراهن وسيطرة الاحتلال على مصادر المياه في كل مناطق الضفة الغربية»، حسب تعبيره.

وأضاف: نحن نستخدم ١٥٪ من المصادر المتوفرة في الضفة الغربية، لكن نملك السيطرة على تلك المصادر، وهناك فرق بين الاستخدام والسيطرة.

وتابع: نحن لا نملك حفر بئر دون رخصة إسرائيلية، أو نبع أو نقيم نقطة تعبئة حتى دون موافقتهم، وهذا ما نعنيه بالسيطرة، وأي مشروع للبنية التحتية المائية يحتاج إلى موافقة إسرائيلية.

وكانت سلطة المياه قدمت من خلال اللجنة المشتركة للمياه، وهي لجنة فلسطينية– إسرائيلية تختص بالموافقة على المشاريع المائية، ١٤٦ طلباً لتأهيل آبار في الأغوار وغيرها (آبار زراعية ارتوازية) في منطقة الأغوار.

وقال عبد الغفور: منذ سنتين لم يتم الحصول على موافقة على أي من تلك الطلبات، باستثناء طلبين اثنين لتأهيل بئرين ارتوازيتين زراعيتين. نحن نشعر بمعاناة الناس والمزارعين الذي يطلبون منا تأهيل آبار زراعية.

وأضاف: الحكومة وفرت الميزانية للمشاريع التي يمكن الحصول على موافقة لتنفيذها، لكن المشكلة في الحصول على تلك الموافقة.

«الناس بدأوا يفهمون هذا الوضع»، حسب قوله.

وقال دراغمة وسكان آخرون في منطقة المضارب إنهم تقدموا بالعديد من الطلبات من أجل إيجاد نقطة تعبئة مياه من الخطوط الإسرائيلية التي تعبر أراضي السكان، والتي لا يبعد بعضها أمتار قليلة عن بوابات منازلهم، إلا أنهم لم يتلقوا رداً من سلطة المياه حتى الآن، على حد قولهم.

وأكد عبد الغفور أنه «تم تقديم طلبات عن طريق اللجنة المشتركة لإنشاء نقاط تعبئة من أنابيب إسرائيلية، ولم نحصل على موافقتهم إلا على طلبين من أصل ٦ طلبات»، مشيراً إلى سياسية الرفض الإسرائيلية التي دائماً هي جواب جاهز لهذه المواضيع.

وقال: أنت تتكلم عن ١٠٠ كوب من المياه. هذا لا شيء. هم يقولون إنها مناطق عسكرية مغلقة. ففي منطقة الحديدية التي تضم مضرباً رعوياً تقدمت سلطة المياه بطلب لإنشاء نقطة تعبئة للمياه لبعض الرعاة هناك، لكن إسرائيل رفضت، على الرغم من أن المنطقة لا تبعد سوى أمتار عن بئر ارتوازية ضخمة تضخ منها المياه للمستوطنات المجاورة.

ونوه دراغمة إلى أن مصادرة ٥٠٠ دونم من الأراضي في منطقة الفارسية في الجزء الجنوبي الشرقي من وادي المالح وزراعتها بالزيتون وإنشاء فتحة خاصة ومد أنابيب داخل أراضي السكان لم يستغرق وقتاً طويلاً من الجانب الإسرائيلي الذي يحاصر السكان، كما قال.

ومع ذلك، يقول عبد الغفور إن الغور الشمالي من الناحية المائية الجوفية يعتبر من أفضل المناطق المائية على مستوى الضفة الغربية، وفيه كميات جيدة من المياه، مشيراً إلى أنه حسب اتفاق أوسلو، فإن حصة الفلسطينيين في منطقة الحوض الشرقي الذي يضم منطقة الغور تقدر بنحو ٥٤ مليون م٣ سنوياً، يستهلك منها سنويا بين ٤٠–٤١ مليون م٣ كمياه آبار وينابيع.

لكن هناك خطة، كما يقول عبد الغفور، تعمل عليها سلطة المياه مع وزارة الزراعة لتطوير المصادر المائية في مناطق الأغوار، وهذه الخطة تتكون من ثلاث مراحل: قريبة المدى، ومتوسطة، وبعيدة المدى، تشمل تأهيل آبار ارتوازية وتأهيل ينابيع وإنشاء نقاط تعبئة، وتنفيذ مشاريع حصاد مائي.

غير أن أحداً لا يعرف كيف سيقضي سكان المضارب في الغور هذا الصيف، ويستطيعون الاستمرار حتى تنفيذ تلك الخطط، وبخاصة بعدما هدد وزير إسرائيلي بقطع المياه عن الضفة الغربية، قبل أيام من قيام شركت «ميكوروت» الإسرائيلية بقطع المياه لفترة عن منطقة بردلة التي يعتمد كل سكانها على الزراعة.

هل يمكن تجفيف موارد المستوطنات دون اتفاق سياسي ينهي الاحتلال؟

جدل مقاطعة « بطيخ» المستوطنات يفتح ملفات مقاطعة منتجات ينقلها الأثير وأخرى تفرضها لقمة العيش

حسام عز الدين

احتج الإسرائيليون حينما ظهر رئيس الوزراء سلام فياض وهو يحرق بنفسه منتجات مستوطنات كانت تسوق في محال تجارية في بلدة سلفيت، المحاطة بالمستوطنات من مختلف الجهات.

إلا أن صدى هذه الاحتجاج عاد وخفت، وواصلت الحكومة التي يترأسها فياض، حملتها الإعلامية والعملية في بعض الأحيان، ضد منتجات المستوطنات، حتى وصل الأمر إلى إعلان الحكومة عن إعداد قانون خاص يمنع تداول منتجات المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، وفق إستراتيجية عنوانها «تجفيف موارد المستوطنات الإسرائيلية».

وفي حين ينظر البعض إلى فعالية هذه السياسة من قبل الحكومة، في المساهمة ولو بنسبة قليلة جدا في الصراع القائم على الاستيطان، خاصة في ظل مواقف أوروبية ضد التعامل مع منتجات المستوطنات، يتساءل آخرون هل بالإمكان فعلا مقاطعة منتجات المستوطنات؟ وهل المستوطنات تبقى «على قيد الحياة» فقط بما تنتجه من علب حليب ومخللات أو مشروبات كحولية، أو صيصان تم تفريخها في المستوطنات لتباع دجاجا في السوق الفلسطينية؟

فإضافة إلى المنتجات الغذائية التي تنتجها المستوطنات وتسوقها في الأراضي الفلسطينية، يتوجه آلاف العمال الفلسطينيين يوميا إلى ورش العمل في بناء المستوطنات، فهل العمالة الفلسطينية التي توفرها المستوطنات ستشملها المقاطعة التي تعكف الحكومة على فرضها؟ وهل بإمكان الحكومة توفير العمل لـلآلاف من هؤلاء العمال في سوق العمل الفلسطينية؟

قبل مدة ليست بالبعيدة، أقر وزير الاتصالات مشهور أبو دقة بأن المستوطنات تزود سوق الاتصالات الفلسطينية بمنتجات أيضا سواء من خلال أبراج هواتف نقالة إسرائيلية، أو حتى خدمة الانترنت، بل إنه أشار في برنامج «مساءلة» الذي ينظمه المكتب الإعلامي الحكومي في رام الله، إلى أن هناك أعمدة هواتف أرضية مزروعة في المستوطنات أو على أطرافها، فكيف إذا يمكن مقاطعة والحد من ترددات الهواتف النقالة التي توفرها المستوطنات للمستهلك الفلسطيني، وكيف يمكن إبعاد أعمدة الهاتف من المستوطنات؟

ملاحقة بضائع ومنتجات المستوطنات

لا توجد آلية واضحة بشأن متابعة منتجات المستوطنات في السوق الفلسطينية، رغم أن الضابطة الجمركية تبذل جهدا ملحوظا على مداخل المدن في الضفة الغربية في سبيل ملاحقة هذه المنتجات، وسبب هذا الأمر يعود لكون المنتج الذي يتم تصنيعه في المستوطنات لا تطبع عليه عبارة «صنع في مستوطنة»!

وعلى سبيل المثال، تعمل الضابطة الجمركية في محافظة رام الله والبيرة بوسائل تعتمد المبادرة بشكل رئيسي، عن طريق توقيف الشاحنات وفحص البضائع الموجودة بداخلها، من خلال الاطلاع على الوثائق التي يحملها التاجر أو سائق الشاحنة.

وفي حين يمتلئ مقر الضابطة الجمركية بمنتجات قيل إنها من المستوطنات، إلا أنه لا يظهر عليها أي عبارات تؤكد أنها صنعت في المستوطنة.

لكن ضابطا قال إن الضابطة الجمركية تجري عملية مراقبة لشاحنات مشبوهة، يتم رصدها منذ خروجها من المستوطنة، حتى وصولها إلى مداخل مدينة ما، ومن ثم يتم توقيفها ومصادرة البضاعة.

حتى تلك البضائع التي تصدر من المستوطنات إلى أوروبا لا تتم طباعة اسم المستوطنات عليها كمصدر للإنتاج.

وفي ظل إخفاء مصدر الإنتاج عن البضاعة القادمة من المستوطنات، تلقي عملية الملاحقة مزيدا من الأعباء على كاهل أفراد الأمن العاملين في الضابطة الجمركية، ولذلك فهم يقومون في بعض الأحيان بالتحقيق مع التاجر المورد، الذي يعترف بدوره بأن بضاعته جلبها من إحدى المستوطنات، لكنه لا يخضع لأية محاكمة على اعتبار أنه لا يوجد قانون مقر بهذا الخصوص لغاية الآن.

وعن تأثير سياسة مقاطعة منتجات المستوطنات على المصانع العاملة في هذا المستوطنات، قالت مصادر إعلامية إسرائيلية إن التأثير «ليس كبيرا»، غير أن مصادر أخرى أكدت أن بعض أصحاب المصانع في المستوطنات، نقل عمله إلى داخل إسرائيل بعدما اتبعت سياسة مقاطعة منتجاته في الضفة الغربية.ويبدي تجار ارتياحهم لما تقوم به الضابطة الجمركية من ملاحقة لبضائع المستوطنات، لكن آخرون يتساءلون «لماذا لا تتم مقاطعة كافة البضائع الإسرائيلية، بدلا من بضائع المستوطنات فقط»؟!

هل يمكن مقاطعة العمل في المستوطنات؟

بعيدا عن تقييم فكرة مقاطعة منتجات المستوطنات، من زاوية البعد الوطني، وبالنظر إلى بعدها العملي، تطرح العديد من الأسئلة التي يصعب الرد عليها في المرحلة الحالية على الأقل.

فعند «حاجز مواعين»، المقام على أراضي قرية نعلين، وأطلق عليه هذا الاسم نسبة لاسم المستوطنة «مواعيم» المقامة على أراضي القرى الغربية لمحافظة رام الله والبيرة، يتجمع صباح كل يوم المئات من العمال الفلسطينيين الذين يأتون من مختلف أنحاء الضفة الغربية، ومنهم من قدم من مدينة الخليل واستأجر له بيتا في قرية نعلين ليكون قريبا من الحاجز العسكري الإسرائيلي صباحا ليتوجه إلى عمله في إحدى المستوطنات القريبة، لأن «التعليمات» تقول بأنه لا يمكن لأي عامل الدخول عبر الحاجز إذا تأخر عن السادسة والنصف صباحا.

وخصصت ثلاثة مسارب للعمال الداخلين للعمل في سوق العمل الإسرائيلية في الداخل، ومسرب واحد للعاملين في المستوطنات بالضفة الغربية، وكان واضحا أن عدد العمال المصطفين في المسرب المخصص للعمل في المستوطنات أكثر من أولئك العاملين في الداخل.

ويعلم هؤلاء العمال الساعين وراء العمل في المستوطنات، أن عملهم في

يتبع ←

المستوطنات المقامة على أراضيهم «غير مرغوب به»، إلا أنهم يتوجهون هناك للعمل على مضض سعيا وراء لقمة الخبز، بعدما لم يجدوا هذه اللقمة في السوق الفلسطينية.

وقال رجل في الخمسينات من عمره «شو رماك عالمر ..... غير الأمر منه»؟

وتتنوع مهن العمال الذين تواجدوا عند الحاجز، إلا أن الغالبية العظمى من هؤلاء يعملون في قطاع البناء، وكان ذلك واضحا من خلال أدوات البناء التي كانوا يحملونها.

وقال الشاب رائد الرابي (٢٦ عاما) الذي يعمل في النجارة داخل مستوطنة «حشمونئيم»: باعتقادي أن جميع العمال هنا يعلمون أنهم يتعرضون للذل، لكن لا يوجد بديل لتوفير لقمة العيش بديلة عن هذه اللقمة المرة.

وأضاف: كان هناك انتقاد وحديث عن العمال الفلسطينيين الذين عملوا في بناء الجدار الفاصل، لكن كان الجميع يلتزم الصمت حينما يسأل هؤلاء العمال عن البديل.

أحد العمال من قرية الجانية توجه للعمل في مستوطنة مقامة على أراضي قريته، ولديه قطعة أرض تمت مصادرتها لصالح المستوطنة، وفي رده عن شعوره وهو يعمل في مستوطنة مقامة على أرض عائلته، قال «إن لم أقم أنا بالعمل هناك سيأتي غيري من قرى أخرى ويعمل فيها».

وقالت وزارة العمل إنها تعي إشكالية العمالة الفلسطينية في المستوطنات، وتعمل على توفير البديل، لكنها تؤكد أن الإجراءات الإسرائيلية المتبعة في الأراضي الفلسطينية تمنع السلطة من توفير مناخ ملائم للعمل البديل.

ويرفض الكثير من العمال الذين تواجدوا عند الحاجز، الحديث عن الأسباب التي دفعتهم لمواصلة العمل في المستوطنات في الوقت الذي تطالب فيه السلطة الفلسطينية إسرائيل بوقف بناء المستوطنات!

ويتقاضى العامل في قطاع البناء، سواء في المستوطنات أو داخل إسرائيل، ما بين ٢٠٠ الى ٣٠٠ شيكل يوميا، في حين يتقاضى العامل في مشاريع البناء في الأراضي الفلسطينية ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ شيكل.

وقال العامل إسماعيل حرب (٣٦ عاما): ليس القضية فقط ما نتقاضاه في مشاريع البناء الاسرائيلية، بل القضية هي أن العمل في المستوطنات لا ينقطع وكل يوم هناك شغل.

وأضاف: لو أننا وجدنا عملا مماثلا في الورش الفلسطينية، فلن نتوجه يوميا إلى هنا، حيث الذل والمهانة قبل الوصول إلى العمل.

ويدخل العمال إلى المستوطنات بموجب تصاريح خاصة يجلبها متعهدو العمل الإسرائيليين لقاء مبلغ ٣٠٠ شيكل شهريا عن كل تصريح، والدخول النهائي مرهون بموافقة أمنية إضافية عند الحاجز.

وتعلم وزارة العمل بهذه الإشكالية، وتقول إنها تحاول جاهدة توفير عمل في سوق العمل الفلسطينية كبديل لسوق العمل في المستوطنات، «إلا أن الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية تعيق تحقيق ذلك»، حسب الوزارة.

وقال وزير العمل أحمد مجدلاني: نحن نعلم أن هناك بطالة غير مسبوقة في سوق العمل الفلسطينية، وهي مرتبطة أصلا بالإجراءات الإسرائيلية من حصار واغلاق، والتي تكبح المحاولات الفلسطينية لتوفير فرص عمل بديلة. ولا توجد إحصائية دقيقة حول عدد العمال الفلسطينيين في المستوطنات، إلا أن مجدلاني أشار إلى أن «عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بلغ اليوم حوالي ٣٠ ألفا، في حين وصل هذا العدد إلى حوالي ١٢٠ ألف عامل قبل عشر سنوات».

وقال مجدلاني: المشكلة لا تكمن بالعمل في قطاع البناء فقط داخل المستوطنات، وإنما في قطاعي الزراعة والصناعة أيضا.

وتابع: لذلك، فإن الحكومة بدأت منذ حوالي شهرين باجراءات لتجفيف المصادر التي تغذي المستوطنات، خاصة أن المستوطنات كانت تصدر للسوق الفلسطينية سلعا بقيمة ٥٠٠ مليون دولار سنويا.

وأضاف: في ضوء ذلك، نحن ننظر إلى القضية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، من خلال محاولة تحفيز الاقتصاد الفلسطيني وإحلال سلع وطنية بديلة للسلع الإسرائيلية، وما سيترتب على ذلك من توفير فرص عمل بديلة للعمالة الفلسطينية.

ونوه إلى أن سياسة الحكومة الفلسطينية قد تسهم في توفير ٥٠ ألف فرصة عمل في المنشآت الفلسطينية قريبا.

وقال مجدلاني: نحن نعمل على زيادة الانتاجية في السوق الفلسطينية، بما سيترتب على ذلك من توفير فرص عمل في المنشآت، ما سيؤدي بالتأكيد إلى التخفيف من أعداد العاملين في المستوطنات.

وأضاف: من حيث المبدأ لا يجوز، ومن غير المعقول، مطالبة العالم بمقاطعة المستوطنات ونحن نستهلك مما تنتجه هذه المستوطنات. لذلك، نحاول تأمين فرص عمل في السوق الفلسطينية كبديل عن العمل في المستوطنات من خلال تنفيذ سياسة احلال ما هو وطني بديلا عما تنتجه المستوطنات.

ترددات الهاتف القادمة من المستوطنات

في الآونة الأخيرة، أصدر وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مشهور أبو دقة، قراراً بمنع حجب أي موقع الكتروني، وذلك بعدما أصدرت النيابة العامة قرارا بحجب أحد هذه المواقع بسبب نشره «ألفاظا بذيئة تسيء للشعب الفلسطيني»، حسب النائب العام أحمد المغني.

وذكر وزير الاتصالات في سياق إيراده لأسباب منعه قرار الحجب هذا، أن «وزارة الاتصالات ليست لديها القدرة أصلا على حجب أو منع كل المواقع الالكترونية بسبب توفر خدمة الانترنت من عدة جهات».

ولم تتوقف القضية عند البث الالكتروني، أو تقديم خدمة الانترنت، المجانية في كثير من الأحيان، من خلال المستوطنات، بل تعدى الأمر إلى قضية الاتصالات.

وتبرز في العديد من المستوطنات أبراج التقوية، لشركات الهواتف النقالة الإسرائيلية، مثل «اورانج» و«سيليكوم»، والتي يستخدمها آلاف الفلسطينيين في الضفة الغربية وحتى في قطاع غزة، فهل بإمكان السلطة الفلسطينية الحد من هذا المنتج اللاهوائي في الأراضي الفلسطينية؟

أبو دقة يقر بأن هذه مشكلة تعكف وزارة الاتصالات على محاربتها، لكنه لم يوضح كيف يمكن وقف استخدام الترددات القادمة من المستوطنات، حيث أن بعض الهواتف النقالة الإسرائيلية لا يمكن لها العمل دون محطات التقوية المنصوبة في المستوطنات. وشنت السلطة الوطنية مؤخرا حملة في منطقة شمال الضفة الغربية ضد تسويق «كروت» خطوط الهواتف النقالة الإسرائيلية، إلا أن هذه الحملة ووجهت بانتقادات من قبل المستهلكين، الذين قالوا إن لديهم مصالح اقتصادية يتابعونها من خلال أجهزتهم الخلوية الإسرائيلية، في وقت يدعون فيه أن تغطية الهواتف النقالة المحلية غير قادرة على تغطية كافة المناطق.

وعلى ما يبدو فإن حملة تنظيف السوق الفلسطينية من الهواتف النقالة الإسرائيلية المقوية بأبراج الهواتف في المستوطنات، قد خفت حدتها نتيجة لهذه الانتقادات.

وقال أحد الصحافيين من المتابعين لهذه القضية «قضية الهواتف الخلوية ليست منتجا يباع على جانب الطريق، أو في أحد المحال، بل القضية أعمق من ذلك، ومرتبطة بالجو الذي لا يمكن السيطرة عليه في الوقت الحالي».

وماذا عن الزراعة؟

استنادا إلى ما قاله وزير العمل، بأن الإشكالية الأكبر تكمن في الزراعة والصناعة، كشف وزير الزراعة إسماعيل دعيق عن نوايا إسرائيلية تستهدف الضغط على السلطة الفلسطينية لمنعها من مواجهة أية سياسة زراعية إسرائيلية تستهدف السوق الفلسطينية.

وهذه النوايا تمثلت في تلويح إسرائيل بمنع دخول المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية، حيث أشار دعيق إلى أن إسرائيل بدأت بفرض قيود على دخول المنتجات الفلسطينية.

وتعتمد السوق المحلية على منتجات زراعية إسرائيلية، قد تأتي نسبة منها من المستوطنات، بنسبة تعادل نحو (١ إلى ٤).

وفي هذا السياق، تعتمد السوق الفلسطينية على السوق الإسرائيلية بنسبة ٨٠٪ من الفواكه، و٥٠٪ من الألبان، و٩٥٪ من الأعلاف، إضافة إلى الاعتماد بنسب كبيرة على اللحوم والبطاطا وغيرها من المنتجات الأخرى.

ويؤكد مزارعون فلسطينيون على أنه بالإمكان وقف الاعتماد على المزروعات القادمة من المستوطنات، لكن هذا قد لا يكون ممكنا بالنسبة للخضروات القادمة من إسرائيل بشكل عام.

والمنتج الوحيد الذي يأتي بكثرة من المستوطنات، هو البطيخ، حيث أبدى تجار خضراوات تخوفاتهم صيف هذا العام من ارتفاع سعر البطيخ بسبب منع وصوله من المستوطنات.

ويبقى السؤال .. هل يمكن العيش بدون بطيخ ؟!

يبدو وزير الزراعة أكثر تفاؤلا حينما قال في برنامج «مساءلة»: لن نموت إذا لم نأكل الافوكادو أو المانجا الإسرائيلية، وجرى استبدالها بمنتجات وأنواع خضار فلسطينية أخرى.

إلا أنه عاد وأكد على أن بعض المنتجات الإسرائيلية (الحمضيات) تنافس في السوق الفلسطينية وبأسعار ممتازة.

وتحتفظ وزارة الزراعة بإستراتيجية طموحة، تهدف إلى رفع مستوى الزراعة الفلسطينية وتوفير منتجات زراعية وحيوانية تكون البديل عن المنتجات الإسرائيلية.

غير أن هناك من يرى أن الخطط التي تنفذها وزارات الزراعة والاقتصاد الوطني والعمل والاتصالات، لتنفيذ سياسة الحكومة القاضية بـ «تجفيف موارد المستوطنات»، لا تزال تفتقر إلى إستراتيجية شاملة لمقاطعة مجمل المنتجات الإسرائيلية، وليس فقط منتجات المستوطنات، بشكل يجعل كلفة الاحتلال والاستيطان معا باهظة، في حين يرى البعض الآخر أن الأمور كلها ستبقى في النهاية مرهونة بسياسة الاحتلال الإسرائيلي التي تسمح وتمنع مثلما بدا لها، في ظل غياب الأفق السياسي الذي تبعثر أمام جرافات الاحتلال المستمرة في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وهدم منازل الفلسطينيين، والتحكم بالموارد الطبيعية فوق الأرض الفلسطينية وتحتها.

غرق المنازل وتشريد السكان هاجس يؤرق القاطنين قرب الأودية

غزة: ستة سدود على الحدود تهدد بكوارث بيئية وإنسانية تطال الأكثر عوزاً وفقراً في القطاع

فايز ابو عون

ما أن تتلبد السماء بالغيوم والسُحب السوداء، ويبدأ الرعد يهدر في فضاء الكون، ويلمع البرق في سماء القطاع، مُبشراً بهطول أمطار غزيرة، حتى تتصاعد مشاعر القلق مما هو آت. فسرعان ما تهطل الأمطار لتكون بركاً وتجمعات مائية تنساب عبر السيول والمنخفضات، فيما يُسارع سكان القرى الواقعة على ضفاف الأودية الثلاثة الرئيسة الممتدة من جهة الشرق إلى الغرب، التي تتوسط محافظات الشمال وغزة والوسطى، وهي وادي بيت حانون، ووادي غزة، ووادي السلقا، إلى أخذ احتياطاتهم اللازمة من خلال تعبئة عشرات أكياس النايلون والخيش الكبيرة بالأتربة والرمال، ووضعها كمتاريس لصد السيول الجارفة التي قد تهدد منازلهم بالغرق في حال تدفق المياه عبرها.

سكان قرى جحر الديك، والمغراقة، القاطنون على ضفاف وادي غزة، ومثلهم سكان بلدتي بيت حانون وبيت لاهيا والقرية البدوية على ضفاف وادي بيت حانون، وأيضاً سكان منطقتي وادي السلقا وأبو العجين ودير البلح على ضفاف وادي السلقا، هم أكثر السكان تضرراً، وأقلهم منفعة من تدفق مياه الأمطار في هذه الوديان الممتدة من حدود القطاع شرقاً، وحتى شواطئ البحر غرباً، لأنها لا تُبقي ولا تذر شيئاً من بيوتهم المصنوعة من الصفيح، وأغصان الأشجار، وماشيتهم، ومزروعاتهم التي تجرفها السيول، وتقذف بها في عرض البحر.

على حين غرة!

وكما هو الاحتلال الإسرائيلي دائما، المتسبب الأول والأخير في العديد من الكوارث أو المصائب التي تحدث للفلسطينيين، فهو أيضاً يقف وراء الكوارث والمصائب التي حلّت وتحل بسكان تلك القرى والمناطق، لاسيما أنه يتحكم في جريان هذه الوديان وتدفق المياه فيها بغزارة بين وقت وآخر، وعلى حين غرة، من خلال ستة سدود ضخمة مصنوعة من الخرسانة المسلحة والحديد الصلب أقامها على بداية مجرى كل واد من هذه الوديان الثلاثة، وعلى ثلاثة منخفضات أخرى، بعد احتلاله القطاع العام ١٩٦٧، ويتحكم في فتحها وقتما وكيفما شاء.

من المتعارف عليه لدى سكان قطاع غزة عامة، وسكان تلك المناطق بشكل خاص، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تلجأ في بداية كل موسم شتاء لفتح السدود الستة هذه، أمام تدفق مياه الأمطار القادمة من جبال الخليل والنقب الغربي إلى قطاع غزة، حاملة معها كافة المخلفات الكيماوية السامة والخطيرة التي تنساب مع المياه العادمة السائلة الناتجة عن مصانع البطاريات والجلود وبعض المصانع الأخرى، كالمعلبات وتغليف البرتقال المقامة هناك، في خطوة منها لغسل وتنظيف هذه الوديان من تلك المخلفات الخطيرة، غير آبهة بما تخلفه تلك المياه من مخاطر جمة للحياة البرية والبحرية في القطاع على حد سواء.

كما أنه من المعروف أيضاً، أن سلطات الاحتلال التي تفتح وتغلق هذه السدود حسب ما تتفتق عنه عقليتها العسكرية العدوانية، وما ترتئيه مصلحتها الخاصة، وتتحكم في حرمان آلاف السكان الفلسطينيين الذين يعتاشون على الزراعة والرعي من الاستفادة من مياه الأمطار التي من الطبيعي أن تنساب وتتدفق عبر هذه الوديان عند هطول الأمطار، لا تتورع لحظة عن فتح السدود جميعها دفعة واحدة، أو أحدها، ولكن بشكل مفاجئ لتتسبب لسكان تلك المناطق بكوارث لا تُحمد عقباها.

هذا ما حدث يوم الاثنين، الثامن عشر من كانون الثاني الماضي، عندما فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل مفاجئ أحد هذه السدود المائية المقامة على بداية مجرى وادي غزة على الحدود الشرقية للقطاع والمغلقة منذ العام ١٩٩٤، ما أدى لاندفاع كميات هائلة من المياه إلى المناطق المحاذية لمجرى وادي غزة وغرق القاطنين على ضفافه.

وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثة أشهر على هذه الحادثة التي غرق فيها نحو ٧٠ منزلاً، وشردت مئات العائلات، وأُصيب ٧ مواطنين بجروح متوسطة ورضوض وكسور بالأطراف، ونفوق ما يقارب من ٥٠٠ رأس من الحيوانات، وتدمير مزرعتين للطيور، ما زال سكان هاتين القريتين والقرى الأخرى المجاورة، الذين عاشوا المأساة بكل معنى الكلمة، يعيشون في حالة ترقب وقلق شديدين على حياتهم ومنازلهم وماشيتهم، كلما سمعوا أصوات حبات المطر تتساقط على أسطح منازلهم المصنوعة من ألواح الصفيح «الزينكو»، وأغصان الأشجار، وقطع القماش، وأكياس الخيش المغطاة بالنايلون.

يتبع ←

يذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أقامت منذ عشرات السنين على الحدود الشرقية لقطاع غزة ستة سدود، وبخاصة في المناطق المنخفضة التي تتدفق فيها المياه من جبال الخليل والنقب الجنوبي إلى داخل القطاع، حيث يعتبر سد وادي غزة أحد أكبرها، وذلك لتحويل مسار المياه وصبها في خزانات ضخمة مقامة أيضاً على الحدود الشرقية للقطاع من أجل استخدامها فيما بعد لأغراض الزراعة والري.

وفي هذا السياق، ذكر رئيس اللجنة العليا للإسعاف والطوارئ في القطاع الدكتور معاوية حسنين، لـ «آفاق برلمانية»، أن حادثة فتح السد المغلق منذ سنوات لمنع وصول المياه إلى قطاع غزة بشكل مفاجئ من قبل سلطات الاحتلال، ما أدى إلى غرق عشرات المنازل في تلك المنطقة، دقت ناقوس الخطر لدى كافة الجهات المسؤولة في غزة، لاسيما المنضوية تحت لواء اللجنة العليا للإسعاف والطوارئ، مثل مديرية الدفاع المدني، والبلديات، والشرطة، والوزارات المختصة في الحكومة المقالة، كالشؤون الاجتماعية والداخلية والأشغال العامة والإسكان، لتكون على أهبة الاستعداد تحسباً لأي طارئ.

وأوضح حسنين أن أطقم الإسعاف والدفاع المدني وصلت إلى منازل المواطنين الغرقى بواسطة قوارب ذات مجدافين، وزوارق دفع آلي، وذلك لارتفاع منسوب المياه لأكثر من مترين، حيث عملوا على انتشال النساء والأطفال من وسط المياه التي حاصرت منازلهم، كما عملوا على إخلاء جميع السكان بالمنطقة، وهم ما زالوا على أهبة الاستعداد تحسباً لأي طارئ.

انتهاك للحق في الأمن والصحة والبيئة السليمة

من جانبه، قال رئيس مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان خليل أبو شمّالة، إن المؤسسة تنظر بقلق شديد للتداعيات البيئية والصحية التي خلفها فيضان وادي غزة، وقبله بسنوات، أي في العام ٢٠٠٣، حين فجرت إسرائيل أحد خزانات المياه العادمة الضخمة، ما أدى في حينه إلى غرق كافة المناطق الواقعة شرق بلدات جباليا وبيت حانون وبيت لاهيا، واندفاع كميات هائلة من المياه إلى المناطق المحاذية لمجرى وادي غزة وللخزان وغمرها، وإغراق عدد من الطرقات العامة والشوارع الرئيسية، وبالتالي فصل مناطق عدة عن بعضها البعض، كالنصيرات عن المغراقة ومدينة الزهراء، ووصول هذه الكميات الضخمة من المياه الملوثة للبحر من مصب هذين الواديين بانسياب طبيعي، ما أدى لتلون مساحات واسعة من مياه البحر بلون بني، والتسبب بإضافة ملوثات خطيرة وجديدة للبيئة البحرية في القطاع.

وأضاف أبو شمّالة لـ»آفاق برلمانية» إن إقدام دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي على فتح السدود والخزانات المائية بشكل مفاجئ، دون إبلاغ الجهات المختصة الفلسطينية، وضخ كميات هائلة من مياه الأمطار في مجرى الوديان، يمثل انتهاكاً خطيراً للحق في الصحة والبيئة السليمة والمستدامة، وانتهاكاً جديداً لسلامة وأمن المواطنين وحماية حياتهم وسلامتهم الشخصية في القطاع، وتناقض دولة الاحتلال الإسرائيلي بذلك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وما يشمله من اتفاقيات وإعلانات دولية تحظر انتهاك الحقوق البيئية والصحية.

وفي الوقت الذي عبّر فيه عن أسفه ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان لوقوع مثل هذه الكوارث الإنسانية، طالب المجتمع الدولي بإرسال لجنة دولية متخصصة لإجراء تحقيق فوري في حوادث فتح السدود المائية، وبخاصة السد التابع لمجرى وادي غزة، لمعرفة النوايا الإسرائيلية في إقدامها على ذلك، مؤكداً في هذا الصدد على مسؤولية دولة الاحتلال لانتهاكها المستمر والمتنامي لقواعد القانون الدولي الإنساني.

وشدد أبو شمّالة على ضرورة إجراء الفحوصات الدورية اللازمة للمواطنين في المنطقة والمناطق الأخرى التي تعرضت لفيضانات سابقة، خوفاً من إمكانية إصابتهم بأمراض خطيرة، جراء التلوث الذي تعانيه هذه المناطق، لاسيما بعد اختلاط مياه الشرب مع المياه العادمة، وذلك لتفادي المخاطر الصحية في المستقبل.

نفايات ومخلفات سامة

بدوره، بيَّن الخبير المائي، مدير المشاريع في مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين ومراقبة المياه في قطاع غزة، المهندس بشار عاشور، أنه عند فتح السدود وتدفق المياه عبر الوديان حاملة معها كل المخلفات السامة والخطيرة إلى داخل البحر كما حدث في العام ٢٠٠٣، وفي بداية العام الجاري، تصبح هناك خطورة شديدة على حياة المواطنين من تناول بعض أنواع الأسماك، مثل أسماك البوري التي تعيش في المياه الضحلة، وعلى مسافات غير بعيدة عن الشاطئ وتتغذى على الملوثات البحرية بأنواعها.

وقال عاشور لـ»آفاق برلمانية»: «إن لون مياه البحر سرعان ما يتغير، وتصبح ذات لون بني داكن، بسبب تدفق كميات كبيرة من التربة الطينية والحصى والملوثات على اختلاف أنواعها، سواء أكانت نفايات صلبة أم سائلة أم مواد سامة جرفتها السيول المتدفقة من جبال الخليل والنقب الجنوبي عبر جميع هذه الوديان، وبخاصة وادي غزة الذي يعتبر أكبرها، مؤكداً أن ذلك يؤثر بشكل كبير على الحياة البرية والبحرية على حد سواء.

وأضاف: إن من هذه الملوثات معادن ثقيلة قد تدخل إلى جسم الإنسان عن طريق تناول بعض أنواع الأسماك البحرية التي تعيش على مسافات قريبة من الشاطئ وتبقى فيه لفترات طويلة، الأمر الذي يوجب على المواطنين في أعقاب تدفق مياه الوديان أخذ الحيطة والحذر والامتناع قدر الإمكان عن تناول هذه الأسماك لحين إجراء الفحوص المخبرية التي تؤكد خلوها من هذه الملوثات الخطيرة.

وبين أن الخطورة تكمن في أن مجرى الوديان التي تتعرض إلى تدفق كميات كبيرة جداً من المياه إليها وبمنسوب مرتفع قد يصل إلى ثلاثة أو خمسة أمتار في بعض المناطق، تحمل معها إلى البحر كميات كبيرة من النفايات الصلبة والسائلة والمياه الرمادية بعد أن كانت تتجمع في مجرى هذه الوديان التي جرى التعدي عليها بشكل كبير من قبل بعض المواطنين خلال السنوات القليلة الماضية، مشيراً إلى أن تلوث البيئة البحرية يعتبر عاملاً أساسياً من عوامل التلوث البيئي الخطير في قطاع غزة، فضلاً عن أن البيئة البحرية وقطاع الصيد في قطاع غزة يعانيان من مشاكل متعددة.

ودعا عاشور إلى بذل جهد محلي وعربي ودولي لحماية هذه الوديان، وبخاصة وادي غزة الذي كان يُعتبر محمية طبيعية لتكاثر وهجرة الكثير من أنواع الطيور والحيوانات إليها، وكذلك النباتات البرية النادرة التي انقرضت بفعل تعديات البشر على الوديان، من خلال الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي الواقعة داخلها وعلى ضفتيها من ناحية، واعتبارها مكباً للنفايات على اختلاف أنواعها من ناحية أخرى.

وطالب الجهات المختصة في المؤسسات الحكومية والأهلية ببذل مزيد من الجهود لسن القوانين والتشريعات التي من شأنها حماية الحياة البرية والبحرية من التعديات والملوثات التي قد تؤثر على حياة المواطنين، موضحاً أن مجموعة الهيدرولوجيين عملت في السابق وستعمل الآن في أعقاب هذه الكوارث البيئية التي خلفها فتح السدود على زيادة الوعي البيئي لدى المواطنين، وتوعيتهم حول مشكلة تلوث البيئة البحرية.

دعوة لوضع حلول وخطط مستقبلية

يذكر أن مؤسسات ومراكز حقوقية عدة، كمؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، أعدت، مؤخراً، نشرة رصدت فيها الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة البرية والبحرية، إضافة إلى توثيق الانتهاكات الإسرائيلية التي شكلت خرقاً صارخاً لجميع المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تضمنت بنود وملاحق خاصة لحماية البيئة البحرية.

وأشارت «الضمير» و»الميزان» و»المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان» في نشرتها الحديثة إلى أن أزمة التلوث البيئي والبحري الموجودة أصلاً منذ العام ٦٧، زادت وتيرتها منذ بداية العام ٢٠٠٨، بسبب مواصلة تنفيذ سلطات الاحتلال سياسة منع وتقنين إمدادات الوقود للقطاع، ومواصلة الحصار الإسرائيلي، ومنع تنفيذ المشاريع التطويرية للمرافق الحيوية، وبالتالي عدم القدرة على تشغيل مرافق المياه والصرف الصحي بانتظام، وعدم القدرة على معالجة المياه العادمة المنتجة في القطاع التي تعتبر من أخطر ملوثات البيئة البحرية، ومواصلة ضخها مباشرة لمياه البحر، الأمر الذي زاد من نسب التلوث.

وطالبت المؤسسات الحقوقية الثلاث أصحاب القرار والمهتمين بحماية البيئة، ببذل الجهود لوضع حلول وخطط مستقبلية من شأنها التقليل من أثر تلوث البيئة البحرية والبرية، موضحة أن هناك بعض القوانين الدولية والمحلية التي تتعلق بالبيئة وسبل حمايتها من جميع أنواع الملوثات. وسلطت الضوء على أبرز الانتهاكات الإسرائيلية لمكونات البيئة الأساسية في قطاع غزة من مياه الشرب، ومياه جوفية، وهواء جوي، وبيئة بحرية، وتربة، فضلاً عن الآثار المدمرة التي لحقت بعناصر البيئة جراء الممارسات الإسرائيلية القمعية القاضية بتدمير البيئة وزيادة الملوثات والمكاره الصحية والبيئية في القطاع، وانتهاك دولة الاحتلال لحق مليون ونصف المليون مواطن فلسطيني في البيئة الصحية والنظيفة والسليمة.

وخلصت النشرة إلى أن الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة الواقعة على البيئة في قطاع غزة، تمثل خرقاً واضحاً لجميع المعاهدات والقوانين الدولية التي تحظر المساس بالحقوق الإنسانية للمواطنين المدنيين، وأن قوات الجيش الحربي الإسرائيلي انتهكت بشكل غير مسبوق مجمل حقوق الإنسان، وضربت بعرض الحائط جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المواطنين المدنيين والأعيان العامة والخاصة في وقت الحرب، وعلى رأسها المادة ٥٥ من اتفاقية جينيف الرابعة للعام ١٩٤٩، كما تشكل تلك الممارسات والانتهاكات خرقاً واضحاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، وعلى وجه التحديد انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، بالإضافة للمادة (٥٤) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف للعام ١٩٧٧.

وفي سياق متصل، أوضح محمد المجدلاوي، مدير المشاريع في مكتب اتحاد الأطباء العرب «لجنة الإغاثة والطوارئ في فلسطين»، أن مكتب الاتحاد كما نظم في أوقات سابقة حملات إغاثية لمتضررين من الكوارث البيئية والكوارث بفعل الاحتلال الإسرائيلي، نظم أيضاً مؤخراً حملة إغاثة عاجلة لمتضرري منطقة وادي غزة، جرى فيها توزيع مساعدات نقدية وعينية على المتضررين، جراء فتح الاحتلال الإسرائيلي سدوداً مائية على الحدود مع القطاع.

وأوضح المجدلاوي لـ»آفاق برلمانية» أن عملية التوزيع جرت بالتعاون مع بلدية المغراقة التي احتضنت المشردين من الفيضانات التي سببتها سيول غمرت مساحات واسعة من القطاع، مشيراً إلى أن الاتحاد الذي لبى نداء الواجب والمساعدة فور تلقيه وسماعه خبر الفيضانات، اختار تعويض كل مواطن بعضاً مما فقده من خراف وماشية في هذه المنطقة.

ونوه المجدلاوي إلى أن هذه المساعدات لإغاثة المتضررين تأتي في سياق اهتمام مكتب الاتحاد في تنفيذ المزيد من المشاريع الإغاثية والتنموية للشرائح الأكثر فقراً وعوزاً في قطاع غزة.

يذكر أن منطقة وادي غزة تعاني في الأساس من مكرهة بيئية وصحية خطيرة، وذلك بتحويل مجرى وادي غزة الذي يمتد نحو تسعة كيلومترات من محمية طبيعية وأحد المعالم الطبيعية الرئيسية في القطاع إلى مستنقع كبير لمياه الصرف الصحي غير المعالجة، ومكب ضخم يحتوي على أنواع مختلفة من النفايات والردم والحيوانات النافقة، وذلك جراء الانتهاكات البيئية المتكررة التي تقترفها دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ سنوات طويلة، من خلال إقامتها عدداً من السدود والخزانات المائية على الأودية المتفرعة من وادي غزة عند الحدود الفاصلة بين أراضي الـ٤٨ المحاذية للقطاع وبين قطاع غزة نفسه، ما أدى إلى انحسار المياه وعدم جريانها في مجراها الطبيعي داخل منطقة القطاع، ومنذ ذلك الحين أغلق تماماً.

تساؤلات حول جدوى تطبيقه ومخاوف من أعباء مالية إضافية

تطبيق نظام العدادات في «السفريات الخاصة» يثير بلبلة في أوساط المواطنين والسائقين

وزارة النقل والمواصلات: النظام الجديد منصف للمواطن والسائق والمخالفون سيعاقبون

أحمد فراج

أثار قرار وزارة النقل والمواصلات البدء في تطبيق نظام العدادات في «السفريات الخاصة» من تاريخ ٢٠١٠/٢/٢١ وتفعيل المخالفات بحق من لا يستعمل نظام العداد، بلبلة واسعة في صفوف المواطنين والسائقين، وأصبح حديث الشارع، لاسيما لما يسببه من زيادة الأعباء على كاهل المواطن الذي يبحث في كل الأحوال عن توفير سبل العيش الكريم، ولا يستطيع تقبل أي نظام جديد قد يضاعف من أعبائه المالية.

كما وضع ذلك القرار أصحاب «السفريات الخاصة» في «مواجهة مباشرة» مع الحكومة وإدارة الشرطة ودوريات السلامة على الطرق، لاسيما من خلال الإيعاز لرجال الشرطة لتحرير مخالفات مالية عالية للسائقين المتخلفين عن تطبيق نظام العداد، واعتبار ذلك إلزامياً للجميع وعلى المواطن والسائق التقيد به.

فما هو هدف الوزارة من تطبيق نظام العداد؟ وما هو مستوى رضا السائقين والمواطنين عليه، والآلية التي يجب أن يسير بها تطبيق النظام، لاسيما في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي لا تستطيع في ظلها شرائح واسعة من المواطنين والسائقين على حد سواء توفير أبسط متطلبات الحياة الأساسية، فضلاً عن تساؤلات المواطنين والسائقين الموجهة لوزارة النقل والمواصلات، حول الهدف المعلن من خلال تطبيق النظام، وبخاصة بشأن خدمة المواطن وتوفير كافة سبل الدعم والراحة له.

الصيانة والتشغيل

تبلغ تكلفة صيانة العداد ٢٠٠ شيكل في العام، شاملاً برمجة التعريفة وصيانتها وتغييرها، كما لا تشمل هذه التكلفة الخطأ المقصود أو الضرر الواقع في العداد جراء الحوادث.

وتشغيل العداد ملزم لجميع المركبات «السفريات الخاصة»، وفقاً للقانون الذي ينص على ما يلي: لا يسمح بنقل راكب في مركبة عمومية «سفريات خاصة»، إلا إذا رُكب في المركبة عداد وجرى تشغيله. وتبلغ التعرفة: البداية (فتح العداد) تبدأ بـ ٤ شيكل + المسافة + الزمن = تكلفة السفر، بينما في حال جرى الاتصال بـ «التاكسي»، تتم إضافة شيكل ونصف على تعرفة البداية، وتحسب الأجرة على عامل المسافة والزمن.

السائقون يشتكون

من جانبهم، يرى السائقون أن تطبيق نظام العداد يكبدهم خسائر كبيرة، وبخاصة أن ذلك لا يرضي الكثير من المواطنين الذين يبحثون دوماً عن السعر الأقل، وبالإضافة إلى ذلك فإن تكلفة تركيب العداد وضبطه بالتنسيق مع الوزارة بحاجة إلى دفع أموال.

ويشير سائق «سفريات خاصة»، طلب عدم نشر اسمه، إلى أن وزارة النقل والمواصلات «تتفنن» في زيادة الأعباء على السائقين، «فتارة تقوم دوريات السلامة على الطرق بملاحقة مركبات (السرفيس) من أجل مخالفتهم فقط؛ مرة لعدم وضع حزام الأمان، وأخرى لعدم العمل بنظام العداد، وهنا نتساءل: لماذا يضعون لنا القوانين التي تلزمنا بالعداد داخل المدن؟ فالعداد غير مقبول على الإطلاق داخل حدود المدينة، لاسيما أنه بعد فتح العداد يتم السير من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ متر دون احتساب أي شيء، وهذا يعود بالخسارة على السائق كون تعرفة فتح العداد ٤ شواكل.

ويقول معين موسى عثمان، سائق «تاكسي» في مدينة رام الله: إذا أصرت السلطة الوطنية ممثلة بوزارة النقل والمواصلات على ضرورة العمل بنظام العداد، فهنا يجب عليها أولاً إلغاء مسافة الـ ٣٠٠ متر التي تبدأ بعد فتح العداد ولا تحتسب، والعمل على أن تكون «نبضة» العداد بدل ٢٠ أغورة ٢٥ أغورة، وأيضاً تطبيق هذا النظام على «السفريات الخاصة» كافة، مع مراعاة أن المواطن دائماً لا يطلب فتح العداد. وبالتالي يجب إطلاق حملة خاصة بهذا النظام لتوعية المواطنين من أجل القبول به، وعدم خلق أية إشكاليات من الممكن أن تحدث بين السائق والمواطن.

ويرى ناصر أبو شوشة، سائق تاكسي «سفريات خاصة» في رام الله، أن العمل بنظام العداد «بدأ منذ البداية بشكل خاطئ، وهذا يعود لعدم الدراية الكاملة لدى المواطن والجهات المعنية بما يمكن أن ينتج عن إلزام السائقين بهذا النظام»، مضيفاً: هذا يتضح كون الغالبية العظمى من السائقين لا يتقيدون بفتح العداد، على الرغم من الحملة قصيرة الأمد التي قامت بها وزارة النقل لتطبيق هذا النظام وتحرير المخالفات بحق من لا يلتزم به من السائقين.

وقال: نظام العداد خلق لنا مشاكل عدة، لاسيما مع المواطن الذي يفضل دوماً عدم تشغيل العداد، وإن قمنا بتشغيله يفتعل لنا المشاكل، وهذا ما يتطلب توفير الحماية لنا من قبل الجهات المعنية، إضافة إلى أن الوزارة أرادت تطبيق

نظام العداد دون الدراية الكاملة به، أو كيف يمكن أن يطبق في داخل المدن أو في السفريات الخارجية، ودون تحديد المسافة التي يمكن أن يقطعها السائق لإيصال الراكب إلى وجهته، وهذا يتضح من خلال ما يمكن أن يمر به السائق من أزمة مرورية خانقة، وفي الوقت نفسه يبقى العداد يعمل، وهذا مرفوض بشكل مطلق من قبل الراكب.

من جانبه، قال السائق إسماعيل أبو شوشة من رام الله، إنه كان حري بوزارة النقل والمواصلات العمل على ترتيب أوضاع السائقين وتوفير ما يلزمهم، لاسيما المواقف الخاصة وأرقام «العمومي» التي تمنح لأشخاص محددين، ويدخل في ذلك الواسطة والمحسوبية، ليتم بيعها من قبل هؤلاء الأشخاص والمتاجرة بها، وهذا يحدث على نطاق واسع، بحسب رأيه.

وطالب بأن تولي الوزارة موضوع أرقام «العمومي» أهمية بالغة، بحيث يمنح الرقم لمن يستحقه، وليس لأشخاص يتاجرون بها بعد الحصول عليها، مؤكداً رفضه العمل وفق نظام العداد على الرغم مما يمكن أن يدفعه ثمناً لمخالفات قد تحرر ضده لعدم التقيد به.

ويرجع أبو شوشة سبب عدم تقيده بالعداد إلى «عدم رضا وقبول الناس به، وكونه يخلق بلبلة واسعة بين السائق والمواطن، وفي النهاية لا يعود بالنفع على السائق، بل يمكن أن يوقعه في مشاكل عديدة لا تقوى على حلها السلطة أو الوزارة».

رفض في الشارع

لم يتوج قرار وزارة المواصلات بتطبيق نظام العداد بقبول ورضا المواطنين والسائقين على حد سواء، فالمواطن الذي اعتاد أن يدفع أجرة محددة لا يقبل بأن يدفع أكثر منها في الأحوال كافة، لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية السيئة التي يعيشها المواطن الفلسطيني، فالموظف يعمد مع بداية الشهر إلى ترتيب أموره المالية وفق برنامج صرف مقنن، وبخاصة فيما يتعلق بتكلفة المواصلات، سواء كان ذلك له شخصياً أو لعائلته، ومن شأن أي خروج عن المألوف أن يوجد قاعدة جماهيرية واسعة لرفضه.

ويرى الموطن رائد محمد حسين الذي يعمل في مدينة رام الله، أن تشغيل العداد عاد بالضرر الكبير عليه، لاسيما أنه مع بداية تطبيق إلزامية تشغيل العداد، أصبح يدفع ثمن أجرة التاكسي ضعف ما كان يدفعه في السابق، على حد قوله، مشيراً إلى أن ذلك «يعود أولاً لما يمكن أن يقوم به السائق من تلاعب في العداد دون معرفة الراكب، وثانياً إيصال السائق المواطن إلى وجهته بسلوك طرق بعيدة يستفيد منها من خلال احتساب المزيد على الراكب، متذرعاً بأنه فعل ذلك للخروج من أزمة السير».

أما المواطن أحمد حسين فقال: ليس صحيحاً أن هناك من يطبق نظام العداد من السائقين، مضيفاً: أصبحنا نوقف «التاكسي»، وبعد الصعود نرى أن العداد يعمل وق د احتسب ٦ أو ٧ شواكل، لنسأل ما الذي يحدث، فتكون إجابة السائق إنه لا يعمل وفق نظام العداد، ولكنه يقوم بتشغيله للهروب من المساءلة من قبل دوريات السلامة على الطرق التي يمكن أن تحرر له مخالفة وفقاً للقانون، وبهذا يكون السائق قد ابتعد عن دائرة الخطر فيما يتعلق بالمخالفات، ويعمل في الوقت نفسه وفق النظام الذي يراه مناسباً.

وقال المواطن «محمد»، الذي رفض الإفصاح عن اسمه كاملاً: السلطة تريد أن توجد شيئاً جديداً يمكنه أن يبعد المواطنين عن التفكير بالأمور السياسية، والالتفات فقط إلى الأمور الحياتية اليومية، ومدى مقدرة المواطن على توفير سبل العيش له ولعائلته أولاً، وهذا ينطبق كذلك على السائقين الذين يعدون شريحة واسعة في المجتمع.

دعوة لدراسة تجارب عربية

بدوره، رأى الشاب نور علان (٢٤ عاماً) من قرية بيت عور بمحافظة رام الله والبيرة، جواباً عن سؤال لـ «آفاق برلمانية» خلال التواجد في إحدى المركبات «السفريات الخاصة» حول مدى تقبله لنظام العداد الذي جرى تفعيله مؤخراً، أنه «كان الأجدر بالسلطة الوطنية أن تجري دراسة لجدوى تشغيل العدادات في المركبات الخاصة في بعض البلدان العربية، وبخاصة الأردن وسورية، لمعرفة السلبيات التي مرت بها تلك البلدان من أجل تجنبها قبل البدء بتطبيق هذا النظام في أراضي السلطة الفلسطينية، بدلاً من تطبيق النظام فقط من أجل إدخال أموال إضافية إلى خزينة السلطة».

وقال علان: لم يقم سائق المركبة بتشغيل العداد، وأنا لم أمانع ذلك، أو لم أطلب منه تشغيله، وذلك لأسباب عدة أهمها أن الجهة التي سأذهب لها لا تستغرق مسافة طويلة، وأيضاً من الممكن أن يضطر السائق للدخول في طرق فرعية عديدة لتفادي الأزمة، وبالطبع إن جرى تشغيل العداد سيحتسب المزيد من الأموال.

وتبلغ تعرفة عدادات سيارات «التاكسي» في الأردن، التي تقوم على أساس تركيب قطعة الكترونية على العداد بحيث يتم تعديلها إلكترونياً عبر جهاز «خليوي» أو «ريموت كونترول»، بحيث يتم برمجته وإعداده وفق ما هو مطلوب، ١٠ فلوس لكل ٥٨ متراً، وتبلغ قيمة تركيب العداد ٧ دنانير فقط.

تهديد ووعيد

من جانبها، عادت وزارة النقل والمواصلات للتأكيد على أهمية تطبيق نظام العداد في «السفريات الخاصة»، مشددة على أنها ستقوم باتخاذ كافة الإجراءات العقابية بحق من يخالف ذلك، لما للنظام الجديد من إنصاف للمواطن والسائق.

وأكد جمال شقير، مراقب المرور بوزارة النقل والمواصلات، أن الوزارة تدرس حالياً إمكانية سحب رخصة تشغيل المركبة «الرقم التشغيلي للمركبة» كمخالفة رادعة للسائقين الذين يتم ضبطهم مرتين دون تشغيل «العداد»، وقال: هنا نحن نقوم بمحاسبة السائق الذي تقع على عاتقه بالدرجة الأولى مهمة تشغيل العداد دون انتظار أن يقوم المواطن بالطلب منه لتشغيله.

وأضاف شقير: ما يقال من قبل السائقين حول المسافة التي يتم قطعها بعد فتح العداد، غير صحيح، كون المسافة أصبحت الآن ٣٠٠ متر، وهي مناسبة لتسعيرة فتحة العداد البالغة ٤ شواكل.

وأوضح أن وزارة النقل والمواصلات قامت باعتماد نظام العداد بعد دراسة متكاملة له ولأبعاده، مقارنة مع بعض الدول العربية والعالمية، مشيراً إلى أن ذلك يمكن الوزارة من احتساب المسافة المقطوعة بشكل منصف لدى المواطن والسائق.

واعتبر أن «رفض الشارع لنظام العداد يعود للثقافة السائدة في المجتمع، التي تبلورت على مدى السنوات الماضية، حيث اعتمد المواطن على النقاش الذي يمكن أن يجريه مع السائق ويفضي إلى اعتماد ما يمكن أن يدفعه المواطن جراء المسافة المقطوعة»، وقال: نسعى إلى تنمية ثقافة جديدة لدى المجتمع قائمة على ضرورة الطلب دوماً تشغيل العداد حفاظاً على حقوقه، وضمن ما نص عليه القانون.

ونوه شقير إلى أن الوزارة قامت بتنظيم حملة توعية خاصة للمواطنين، شملت العديد من ورش العمل والمحاضرات، التي نظمت في نابلس ورام الله، إضافة إلى توزيع نشرات خاصة حول أهمية تشغيل العداد، مشيراً إلى أن الوزارة ستنظم خلال الفترة المقبلة العديد من حملات التوعية الخاصة بالمواطنين.

وتابع: على المواطن الذي يطلب من صاحب المركبة «السفريات الخاصة» تشغيل العداد، دون أن يلتزم السائق بذلك، التبليغ عن المركبة ورقم «البيرمت» إلى إدارة المرور ووزارة النقل والمواصلات لاتخاذ الإجراء القانوني بحقه.

وأضاف: يجب على جميع أصحاب «السفريات الخاصة» الالتزام بتشغيل العداد والانضباط التام في الأوقات كافة، كون ذلك يحميهم من أية إجراءات عقابية ورادعة، مشيراً إلى أن الوزارة وإدارة المرور ستشرعان قريباً في حملات متواصلة في محافظات الضفة الغربية كافة، للتأكد من التزام السائقين بتشغيل العداد.

تخوف من ارتفاع نسبته بين النساء.. ولا وجود لإحصاءات

سرطان الثدي ... خطر يهدد نساء غزة وتوصية بإنشاء مركز وطني للتعامل معه

حسن جبر

كانت السيدة «س» البالغة من العمر ٦٠ عاما، وتسكن في إحدى محافظات غزة، تشكو من ألم في الثدي منذ أربع سنوات دون أن تدري سببا لهذا الألم، وتطور المرض من ألم إلى سيلان الدم من الثدي.

وفي أحد الأيام استمعت «س»، كما تقول، إلى حلقة طبية إذاعية تناقش مرض سرطان الثدي، فشعرت بالخوف وهرعت إلى المركز الذي يقدم الاستشارة الطبية بصحبة ابنتها، وهناك التقت الأخصائية المسؤولة عن الخدمة الطبية وعرضت أمامها ما تعاني منه. وبعد إجراء الفحوصات الطبية اللازمة، اكتشف الأطباء إصابتها بسرطان الثدي وتم تقديم العلاج الطبي اللازم لها.

قصة السيدة «س» نموذج للنساء اللواتي أصبن بهذا المرض في قطاع غزة، حيث ينظر الأطباء والمختصون بخوف شديد إلى هذا المرض الذي بدأ يتفشى بين النساء في القطاع دون معرفة أية إحصاءات ثابتة حول عدد المصابات بهذا المرض.

تزايد مقلق

وقالت جيهان أبو شغيبة، منسقة مشروع الوقاية من سرطان الثدي في مركز صحة المرأة التابع لجمعية الثقافة والفكر الحر، إن عدد الحالات التي يتم اكتشاف سرطان الثدي لديها في ازدياد.

وتابعت: حتى الآن لا توجد دراسات متخصصة حول المرض في قطاع غزة، إلا أن عدد الحالات التي يتم التعامل معها في القطاع يزداد.

وأكدت أبو شغيبة لـ «أفاق برلمانية» أن المركز تلقى ٣٠ حالة خلال شهر آذار الماضي، وتم اكتشاف ثلاث حالات مصابة فعلا بالمرض، وقدم العلاج اللازم لهن.

بدوره، قال الدكتور أحمد الشرفا، استشاري الأورام السرطانية في المستشفى الأوروبي والحاصل على البورد الأردني في الأورام السرطانية والباطنية أنه لا توجد إحصاءات جديدة في غزة عن نسبة انتشار المرض.

وأكد الشرفا أن آخر إحصائية أجريت على المرض في القطاع كانت عام ٢٠٠٧، حيث كانت تسجل فيها نحو ٥٠ حالة إصابة سنويا.

وأشار إلى أن معدل الإصابة في المرض في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية، لافتا إلى أن ٣١ ٪ من النساء المصابات بالسرطان يصبن بسرطان الثدي.

.. وللرجال أيضا نصيب

من جانبه، قال الدكتور سامي إبراهيم الأغا، استشاري أشعة تشخيصية، وأستاذ الأشعة في جامعة الأزهر، إن الإصابة بسرطان الثدي غير مقتصرة على النساء فقط بل يصاب به الرجال بنسبة أقل، رغم أن خطورته على الرجال أعلى باعتبار أن اكتشافه يتم في وقت متأخر، إلى جانب وجود طبقة من الدهون لدى المرأة تقلل من خطورة المرض.

ونوه الأغا إلى وجود نقص كبير في الأبحاث المتعلقة بمرض سرطان الثدي، مؤكدا أن جامعة الأزهر لديها بحثين فقط حول المرض.

وانتقد تدني أو عدم اهتمام كافة الجهات بالأبحاث المتعلقة بمرض سرطان الثدي، داعيا إلى إجراء إحصاءات حديثة حول المرض والاهتمام بتوعية النساء حوله.

مشروع للوقاية من المرض

وذكرت فريال ثابت، مديرة مركز صحة المرأة، أن المركز في ضوء شعوره بخطورة المرض وجهل النساء في القطاع بهذا الخصوص، افتتح مشروع الوقاية من سرطان الثدي الممول من مؤسسة «مديكو انترناشونال» الطبية، وبدأ فعليا في التعامل مع الحالات المصابة بالمرض منذ شهر شباط الماضي.

وتابعت: نحن لا نتعامل مع المرض بشكل طارئ ليوم أو اثنين كما يفعل كثير من المؤسسات، بل هناك نية للتعامل معه لمدة طويلة إذا توفر التمويل الكافي.

ووفقا لثابت، يتضمن المشروع الأول من نوعه العديد من ورش العمل التوعوية والتثقيفية حول المرض وكيفية الفحص الذاتي لسرطان الثدي، ويتم تعليم السيدات عملية الفحص من خلال ورش العمل التي تنظم مرة كل شهر داخل المركز، ومرتين أو أكثر كل شهر خارج المركز في مؤسسات مجتمعية شريكة.

كما يتضمن المشروع الذي يتعامل مع حالات من كافة مناطق القطاع، ١٠ حلقات إذاعية تبث كل يوم ثلاثاء أسبوعيا في إذاعة «القدس»، وتتحدث عن المشروع والمرض وطرق اكتشافه ومراحله وطرق الوقاية منه وعلاجه، وذلك من خلال استضافة العديد من المختصين في هذا المجال، من أطباء نساء وولادة وأطباء جراحة وأطباء أورام وتغذية، إضافة إلى معالجة الجانب النفسي والاجتماعي وكيفية الدعم النفسي الاجتماعي لمرضى سرطان الثدي، خصوصا في فترة ما بعد اكتشاف المرض.

كذلك، تم إنتاج ومضة إعلامية خاصة «سبوت»، للتعريف بشكل مبسط بالمشروع وبالخدمات التي يقدمها، ويتم بثه ٣ مرات يوميا، وذلك في إذاعة «القدس».

ونوهت ثابت إلى أن المشروع وقع عقدا مع جمعية الهلال الأحمر في قطاع غزة ينص على تحويل الحالات المشكوك بوجود لديها أي كتل أو مشاكل في الثدي، بعد فحصها من خلال طبيبة المركز، إلى جمعية الهلال الأحمر لعمل صورة «الماموجرافي»، وذلك على نفقة الجمعية.

ويتم من خلال المشروع كذلك إجراء الفحص الطبي مجانا لجميع السيدات اللواتي يتوجهن لعيادة المركز لهذا الغرض، وذلك من خلال طبيبة المركز، إلى جانب تنظيم رحلات ترفيهية ومسابقات ثقافية في أماكن مفتوحة، ويتم حلالها توزيع مطوية (بروشور) خاصة بالمشروع وأجندة الفحص الذاتي على السيدات، ومناقشة المرض وعرضه بصورة مميزة تجذب انتباه السيدات وتساعدهن على التفريغ النفسي.

نشاطات للتوعية والإرشاد

بدورها، أشارت أبو شغيبة إلى أن الجمعية أنتجت ضمن المشروع مطوية خاصة بسرطان الثدي وأجندة شخصية تحمل كيفية الفحص الذاتي لسرطان الثدي، يتم توزيعهما على السيدات المترددات على المركز من خلال التثقيف في العيادة أو من خلال ورشات العمل الخاصة بالمشروع، إلى جانب تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للحالات، والتي يقوم بها نخبة من الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين في المركز ممن يقومون بتقديم الدعم والمساندة للحالات المصابة بالمرض وتنظيم زيارات اجتماعية وتقديم يد العون لها ودعم الأسرة المحيطة وكيفية تعاملها مع المريضة وكيفية دعم الزوج لها.

يذكر أن سرطان الثدي الذي يعتبر ثاني سبب لوفيات السرطان عند النساء بعد سرطان الرئة، هو شكل من أشكال الأمراض السرطانية التي تصيب أنسجة الثدي، حيث يجعل الخلايا المصابة به تنمو وتتغير وتتضاعف بصورة عشوائية، وقد يصيب الرجال ولكن بنسبة أقل.

ووفقا لدراسة علمية متخصصة، فإن عوامل الخطورة التي تزيد من نسبة الإصابة في السرطان تشمل السيدات المتقدمات في السن (ما فوق الخمسين عاما) أو من يوجد لهن تاريخ مرضي بتعرضهن لسرطان ثدي قديم، إضافة إلى الطفرات وراثية والتاريخ المرضي العائلي، خاصة للقرابة من الدرجة الأولى ممن سبق إصابتهن بهذا المرض.

كما تشمل عوامل الخطورة كبر حجم الثدي والتعرض للأشعة، خاصة لمنطقة الثدي، والحمل في سن متأخرة لعمر يناهز الثلاثين عاما لأول مرة، واللواتي لم يحملن البتة وغير المرضعات، إلى جانب تأخر سن الأمان بعد سن ٥٥ عاما، أو بدء الدورة الشهرية قبل سن ١١ سنة، أو النساء اللواتي تعرضن للعلاج الهرموني لفترات طويلة.

أخصائيون وتوصيات

وكان عدد من الأطباء في غزة، من استشاريين وجراحين، ممن شاركوا في أمسية علمية نظمت بمدينة غزة، قد أوصوا بإجراء دراسة متأنية قبل البدء في مشروع إجراء مسح عام للكشف المبكر عن سرطان الثدي بواسطة (ماموغرافي).

كما شملت توصيات الأطباء خلال الأمسية التي نظمتها كلية الطب بالجامعة الإسلامية، بالتعاون مع جمعية الجراحين الفلسطينيين، لمناقشة الجديد في علاج سرطان الثدي، إنشاء مركز وطني للتعامل مع سرطان الثدي يشمل تخصصات الجراحة والأشعة والأورام والباثولوجي، داعين إلى تدريب الجراحين على استخدام جهاز التصوير التلفزيوني وأخذ العينات بالاستعانة بهذا الجهاز، وتبادل الخبرات مع المراكز المتقدمة في العالم عن طريق الابتعاث واستضافة خبراء.

وعرضت الدكتورة جيل دونللي، استشارية جراحة الثدي، ورئيسة فريق علاج أورام الثدي في مستشفى «هارفورد» في إنجلترا، العلوم الجديدة المعمول بها في علاج سرطان الثدي في المستشفيات البريطانية، متناولة مواضيع أخذ العينات بالاستعانة بجهاز التصوير التلفزيوني والجراحة التحفظية والجديد في العلاج الكيماوي.

كما عرض الدكتور بيان السقا، استشاري الأورام، ورئيس قسم سرطان الدم في مجمع الشفاء الطبي، الإحصاءات المتوفرة عن أمراض السرطان في قطاع غزة، مقارناً إياها بالإحصاءات العالمية.

ودعا السقا إلى إجراء دراسة متأنية قبل البدء في مشروع إجراء مسح عام للكشف المبكر عن سرطان الثدي، مطالبا بإنشاء مركز وطني للتعامل مع سرطان الثدي يشمل تخصصات الجراحة والأشعة والأورام والباثولوجي.

وأشار الدكتور مفيد المخللاتي، عميد كلية الطب، إلى ضرورة تدريب الجراحين على كيفية استخدام جهاز التصوير التلفزيوني وأخذ العينات بالاستعانة بهذا الجهاز، وتبادل الخبرات مع المراكز المتقدمة في العالم عن طريق الابتعاث، مشيرا إلى أهمية استضافة خبراء للانتفاع من خبرتهم العملية وتبادل النصائح والانتفاع منهم بشكل مباشر وعن قرب.

سرطان الثدي

الأعراض

لا يسبب سرطان الثدي في أول ظهوره أي ألم أو أي مشاكل، ولكن مع تقدم الحالة يمكن أن تظهر كتل أو كثافة للمنطقة المحيطة بالثدي وتحت الجلد أو تغيرات في حجم أو شكل الحلمة والثدي، إضافة إلى احتمالية وجود إفرازات من الحلمة، وألم وثقل في الثدي ودخول الحلمة إلي داخل الثدي.

كما تشمل الأعراض حدوث تغيرات بجلد الثدي ليصبح مثل قشرة البرتقال، أو تورم في جلد الثدي ليصبح لونه أحمر.

التشخيص

تشخيص المرض يتم عن طريق الفحص الطبي أو الأشعة للثدي، أو بموجات صوتية على الثدي، أو إجراء عينة جراحية.

العلاج

يعتمد العلاج أساسا على حجم ومكان الورم في الثدي، وعلى النتائج المعملية، وكذلك على سن السيدة وصحتها ودرجة انتشار الورم، ويتمثل في توفير علاج موضعي، ويشمل الجراحة والعلاج الإشعاعي، أو من خلال العلاج الشامل ويشمل العلاج الكيميائي والعلاج الهرموني.

كما يمكن للسيدة أن تخضع لنوع واحد من العلاج أو للنوعين معا.

وقال الدكتور محمود الشيخ، الباحث في الطب البديل والطب التقليدي، إن استخدام الطب البديل في العلاج ممكن حسب فترة اكتشاف المرض، لافتا إلى إمكانية استخدام النباتات الطبية، خاصة تلك التي لها خاصية مضادات الأكسدة إذا كان المرض في بدايته.

وأضاف: إن النباتات التي ترفع من جهاز المناعة تساعد في السيطرة على المرض.

التأهيل بعد العملية

ويتمثل في مساعدة المريضة على العودة بسرعة إلي نشاطها الطبيعي عن طريق الاعتناء بصحتها، وذلك من خلال ممارسة بعض التمارين الرياضية الخفيفة للمساعدة في استعادة حركة العضلات في اليدين والكتف ولتخفيف الألم في منطقة الرقبة، ويجب بدء التمارين الرياضية بعد انتهاء العملية بيومين وتبدأ بسيطة ثم تزداد بعد ذلك.

كما تشمل المتابعة الدورية فحص الثديين والصدر والجلد والرقبة وإجراء فحص بالأشعة للثديين على فترات، مع أهمية فحص الثدي الآخر إذا كان سليما من قبل.

ويقول الأطباء إن تشخيص أورام الثدي قد يكون له أثر في حياة المرأة ويسبب لها اكتئابا وخوفا، ويؤكدون أن توفر العزيمة النفسية لدى المرأة التي تصاب بالمرض يؤثر بشكل كبير على نتائج معالجة هذا المرض، مشددين على أهمية التواصل بين المريضة من جهة، وبين أقاربها والطبيب المعالج من جهة أخرى.

بعض السيدات يشعرن بالقلق من الالتحاق بالعمل أو تكوين أسرة، لذا ينصح الأطباء الأهل والأقارب بتشجيع المصابة بالمرض على الاهتمام بنفسها وإبداء الإعجاب بها وبإرادتها وإعطائها الانطباع بأنهم لاحظوا أنها تبدو بشكل أفضل، وإشراك المريضة بنفس النشاطات التي يقومون بها، والتي لا تكون لها علاقة بالمرض، وإمضاء ساعات طويلة معها رغم تحسن وضعها الصحي.

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠٠٩–٢٠١٠

العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية ١٩٦٧-٢٠٠٧
ليلى فرسخ

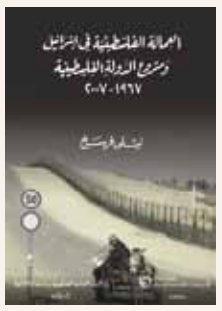

هذا الكتاب منذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ٧٦٩١، كان للعمالة الفلسطينية المهاجرة يوماً فيوماً دور أساسي في ربط الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل. فقد استوعب هذا الاقتصاد أكثر من ثلث القوى العاملة المستخدمة، ورسم شكل التنمية الاقتصادية الفلسطينية وطبيعتها. لكن، منذ اتفاق أوسلو للسلام سنة ٣٩٩١، ندرت تدفقات هجرة العمال، وهو ما سبّب انخفاضاً في دخل الفرد الفلسطيني، وأدّى إلى تنبّؤات فحواها أن عهد هذه الهجرة وصل إلى نهايته.

يعرض هذا الكتاب أوّل تحليل شامل لازدياد تدفّق اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل وانخفاضه، ويلقي الضوء على تبادل الاعتمادية بين مصادرة إسرائيل الأرض الفلسطينية وبين استخدام العمّال الفلسطينيين، الأمر الذي يبيّن كيف أن هجرة العمال نجمت عن تطوّر ديناميّات الاحتلال الإسرائيلي ونموّ القوة العاملة الفلسطينية.

وتحلّل هذه الدراسة نمط توريد اليد العاملة الفلسطينية، ودور سياسات إسرائيل المنطقية والاقتصادية تجاه الأراضي المحتلة في إخراج العمال الفلسطينيين من الأرض، وكذلك طبيعة الطلب الإسرائيلي على العمال الفلسطينيين، خصوصاً في قطاع البناء، حيث يتركّز معظم العمّال المهاجرين.

ويعتبر الكتاب الأوّل من نوعه أيضاً من حيث استكشافه طريقة تغيّر أنماط تدفّق العمّال، وانعكاس هذا التغيّر على عملية إعادة رسم حدود ٧٦٩١.

إن تحليل القوى المتناقض ما بين الفصل والدمج بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية يبيّن كيفية فصل قطاع غزة عن إسرائيل بينما تظلّ الضفة الغربية مُدمجة في الدولة اليهودية.

هذا الكتاب يهمّ المختصين بالتنمية والاقتصاد، والدّارسين، وكذلك صنّاع السياسة المهتمين بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

أن تكون عربياً في أيامنا
عزمي بشارة

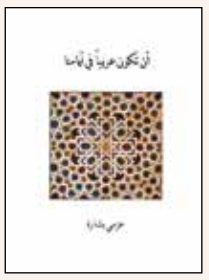

يتألف هذا الكتاب من ثلاثة أقسام (قضايا عربية، المتغيرات الأميركية في نهاية مرحلة بوش، فلسطين والقضية الفلسطينية). وقد توزعت عليها مجموعة دراسات ومحاضرات قدمها الباحث من منتصف عام ٢٠٠٧ وحتى بداية عام ٢٠٠٩.

ما يميز هذه الدراسات والمحاضرات؛

أولاً: براعة الباحث في ربط مسألة النهضة بالهوية العربية والحداثة، وربط مصير القومية العربية بمدى قدرتها على تقبل مهمات وتحديات المجتمع الحديث والعصر الحديث، ومواجهة هذه التحديات بمشروع. كما يربط بين مهمة تجديد الفكر العربي بمشروع بناء الأمة، وتحديد مطالب وبرامج في هذا الاتجاه تكون مفهومة للناس، ويمكن للناس ربطها بمصالحهم المادية والحقوقية كمواطنين.

ثانياً: ما تحمله فصول الكتاب من بعد فكري جديد، وأسلوب تشخيصي تحليلي، إضافة الى ما تجلى فيها من نبض حيوي يشير إلى ضرورة تجديد الفكر، إن كان ذلك في القضية العربية عموماً، أو القضية الفلسطينية.

المنهاج الفلسطيني
إشكاليات الهوية والمواطنة
محرر الكتاب: عبد الرحيم الشيخ

إن صحت مقولة «إن لكل وظيفته في الحياة، حتى لو خدم كمثال سيء»، فإن هذا الكتاب يتناول المناهج الفلسطينية وما تلا إعدادها من درس حولها أو جدل بخصوصها، كتمرين جماعي لتبين ماهية النتاجين، والحكم عليهما إن بالجودة أو بالسوء. وإذا كانت هذه هي الميزة الأولى التي تسهم في فرادة الكتاب، فإن ميزته الثانية أنه في عمومه، كتاب في السياسات التربوية التي قل، إن لم ينعدم، طرقها في السياق الفلسطيني. وإلى هاتين، تنضاف ميزة ثالثة، هي أن أصل هذا الكتاب جهد أكاديمي جامعي خديج إنحال، عبر تعهد فريد من مؤسسة مجتمع مدني رائدة، هي مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، إلى مؤتمر سنوي لتخرج أعماله جيدها ورديئها بعد أن صار بعضها دراسات في كتاب أعد وحرر ليكون دليلاً عاماً لفواعل العملية التربوية ومفاعليها في صنع السياسات وتطبيقاتها ودراسة آثارها انطلاقاً من محاولة جماعية شاملة لقراءة المناهج الفلسطينية الجديدة التي اكتملت في العام ٢٠٠٦.

مدخل في تاريخ الديمقراطية في أوروبا
عبد الرحمن عبد الغني

هذا الكتاب تحاول هذه الدراسة استقصاء الجذور التاريخية التي استوحت البلدان الأوروبية منها أنظمتها الديموقراطية. وبالطبع، فإن استقصاء الجذور يستدعي تناول العوامل والقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة التي أثارت ضرورة وأهمية التحول من أنظمة حكم مركزية مطلقة ذات معالم إقطاعية ما زال بعضها قائماً، إلى أنظمة نمت وتحولت إلى ديمقراطية فيما بعد.

وتكوّن عملية التحول محور هذه الدراسة، فقد شاركت قوى سياسية واجتماعية وتطورات اقتصادية اجتماعية في عملية التحول. كيف جرى ذلك؟

يحاول هذا الكتاب الإجابة عن ذلك.

في المسألة العربية
مقدمة لبيان ديمقراطي عربي
عزمي بشارة

هذا الكتاب مساهمة في تحليل الاستثنائية العربية بشأن الديمقراطية تحت عنوان «في المسألة العربية»، يحيلنا فيها على المسألة القومية بتشعباتها المختلفة، مع إشكالية الدولة والسياسة والثقافة، وما يتفرع عنها من مسائل ملحة؛ مثل شرعية الدولة، وانتشار سياسات الهوية من طائفية، وقبلية، وغيرها؛ من منطلق تشخيصها المعوق للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، بحيث يصبح الكتاب مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. وما يعني أيضاً، أن العناصر التي تمنع تحقق الأمة في داخل الدولة القطرية وخارجها، هي التي تعيق التحول الديمقراطي. وتتلخص المسألة العربية حسب بشارة، بأن المانع من تشكل الأمة العربية هو نفسه، ما يعيق تحول الأقطار العربية إلى دول ديمقراطية.

إن العوامل التي تعتبر مهمة لنشوء الديمقراطية، يُعتبر غيابها عامل إعاقة للديمقراطية، كـ: «الدولة الريعية، ضعف الطبقة الوسطى، ضعف الثقافة الديمقراطية، القبلية والعشائرية، عدم نشوء مواطن فرد ومجتمع تعاقدي». ولا يمكن فهم فعل هذه العوامل بمعزل عن كون التحول الديمقراطي المأمول في البلدان العربية لن يحاكي التحولات نفسها في دول الأصل. إذ لا توجد نظريات تحوّل مؤكدة، تضع برنامج عمل مضمون سلفاً حسب مثال سابق، فكلها استقراء لتجارب مضت. ولا يمكن فهمها معطوفة على المسألة العربية إلا إذا وجدنا الجواب عن سؤال هو، ما هي الخصوصية العربية، وهي التي يلخصها هذا الكتاب بالمسألة العربية.

النساء والقضاة والقانون
دراسة انثروبولوجية للمحكمة الشرعية في غزة
نهضة شحادة

المحكمة الشرعية هي أفضل نافذة للاطلال على المجتمع الفلسطيني، حيث تتبلور فيها علاقات القوة المتمثلة في الجندر، والطبقة، والمستوى الاجتماعي، بأوضح ما يكون.

اعتمدت هذه الدراسة على سوسيولوجيا القانون التي تضع الحياة الاجتماعية، وليس اهداف المشرعين، في محور الاهتمام. وتذهب الدراسة الى القول ان قانون الأسرة المدون لا يطبق في الفراغ، وانما بارتباط شديد بالسياق الاجتماعي السائد. حيث تؤثر في نتائجه رؤية القضاة للعالم، وبنية « الدولة » وفعل الناس، رجالا ونساء.

لقد حاولت هذه الدراسة ان تجيب عن مجموعة من الاسئلة المتعلقة بالممارسات القانونية في المحاكم الشرعية، حيث سعت الى استكشاف كيفية تعامل القضاة والمحامين والمتقاضين، والفاعلين الآخرين مع القانون .

لقد نظرت الدراسة الى تقاطع وتأثير التمايز الاجتماعي السائد بين المتقاضين والقضاة على تطبيق قانون الاسرة . واشتمل ذلك على دراسة الوسائل والمصادر التي يعتمد عليها الفاعلون اثناء التقاضي لتقوية مواقفهم.

وكشفت الدراسة عن وجود تباين خاص بين التصور الايديولوجي لقانون الاسرة الاسلامي وتطبيقه السياقي المختلف تماما. ان تدوين قانون الاسرة الاسلامي ليس مرادفاً لنهاية المرونة والطواعية التقليديتين للفقه الاسلامي . لقد وفرت لنا ملاحظة ما يجري في المحكمة من ممارسات وتحليلها رؤية نضرة لمرامي الفقه، وعدم تماثل النوع الاجتماعي (الجندر) والاستراتيجيات الشخصية فساهمت بالتالي في توفير فهم افضل للتطبيق القانوني.

العَتَبَة في فتح الإبستيم
إسماعيل ناشف

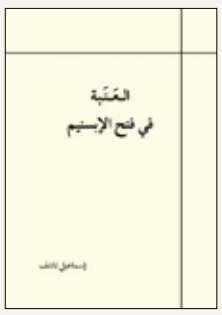

هذا الكتاب كيف يبدو العالم إذا نظرنا إليه من فلسطين؟

هذا هو السؤال الذي أطلق هذه الرحلة في البحث والاستكشاف عن أبنية إنتاج المعرفة الحداثيّة، ومن ثَمّ عن المعرفة بشكل عام. فممّا لا شكّ فيه أنّ الذات، في بحثها عن مستقرّ لها، لا تجد إلاّ رحلاتها كمرتكز ترى منه هذا العالم، وذلك لتصوغه بمقدار، وليصوغها بمقادير أخرى؛ إذ ما فتئت الذات الفلسطينيّة تصطدم بجدار يردّها مرّة تلو الأخرى إلى سكون شبه أوّليّ، يمنع عنها رحلتها في الاستكشاف، يحيل تحقّقها إلى مستحيل أبيض، لا لون.

عن النساء والمقاومة
الرواية الاستعمارية
أميرة سلمي

كيف تظهر النساء الفلسطينيات في خطاب الباحثات الأكاديميات الغربيات؟ أي حقائق؟ وأي صور يتم استخدامها لتمثيل النساء الفلسطينيات؟ أي جوانب أو نواح من حياتهن ونضالهن يتم التركيز عليها؟ كيف تتم إعادة صياغة حياة النساء الفلسطينيات ونضالهن في هذا الخطاب، لتنتج صورة لامرأة فلسطينية، تكون مبنية وفقا لقواعد وأحكام خطابية مؤسساتية تعكس علاقات سيطرة استعمارية وتعمل على تعزيزها؟

يعمل خطاب الباحثات الغربيات عن النساء الفلسطينيات على وضع النساء الفلسطينيات على طرف مقابل ومتعارض مع الطرف الذي يقف عليه الرجال الفلسطينيون، والثقافة الفلسطينية وحركة المقاومة، بحيث تكون التقابلية الرئيسية في خطابهن ليست رجالاً / نساءً، بل قومية / نساء. مع إشارات مباشرة أحيانا، وغير مباشرة أحيانا أخرى، تؤكد التغيرات الإيجابية التي أدخلها الاستعمار على حياة النساء الفلسطينيات، الاستعمار الصهيوني الذي يأتي على شكل احتلال جغرافي مباشر، والتغيرات البنيوية التي حدثت في المجتمع الفلسطيني بسببه، والاستعمار الغربي الذي يكون تأثيره ضمن شكله المباشر القديم الذي يرجع إلى زمن الانتداب البريطاني، وشكله الجديد الذي يتمظهر في تبعية المؤسسات الفلسطينية المحلية لتلك الغربية، بحيث يكون الطرح الذي يهدف خطاب الباحثات الغربيات إلى بيانه هو جعل النساء الفلسطينيات يدركن أن أي «تحسن» وتحديث طرأ على حياتهن كان بوجود الاستعمار وتأثيره، وأن خضوعهن سببه دونية ثقافتهن، التي تعززها حركة المقاومة، وتزيد من سيطرتها على النساء الفلسطينيات المستعمَرات عند الاستقلال.

نساء على تقاطع طرق
الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية
إصلاح جاد

يقدم الكتاب تحليلاً للحركات النسوية / النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية العام ١٩٩٤. ويعتمد الكتاب على العديد من المقابلات المعمقة، وتحليل بعض نماذج التنظيمات النسائية المرتبطة بتجربتي الحركة الوطنية الفلسطينية (العلمانية)، وحركة المقاومة الإسلامية «حماس».

ويستعرض الكتاب تداعيات تأسيس السلطة الفلسطينية على الحركات النسوية / النسائية، على مستوى تكوين مطالب جديدة (أجندة جديدة)، وما أدى إليه من تحقيق بعض الإنجازات. كما يفحص أثر تشكل السلطة الفلسطينية، وبروز دور المنظمات غير الحكومية المتخصصة، على إضعاف شعبية الحركات الاجتماعية؛ سواء أكانت عمالية، أم طلابية، أم نسائية، وبخاصة على المستويين التنظيمي والتعبوي.

ويطرح الكتاب كيف أن الفراغ التنظيمي والتعبوي الذي تركته المنظمات النسوية المرتبطة بتجربة منظمة التحرير الفلسطينية، عملت حركة «حماس» على ملئه، ما أدى إلى تأسيس أول حركة نسائية فلسطينية إسلامية في الأراضي المحتلة. كما يقدم تحليلاً لطرق تفكير وآليات عمل النساء في تجربة حزب الخلاص الإسلامي، كأول تنظيم سياسي علني لحركة «حماس»، عن طريق تحليل طرق تنظيم النساء، وتطور خطابهن في الحركة، ما أدى إلى إدخال تغييرات مستمرة على فكر الحركة فيما يتعلق بالنساء.

ويسعى الكتاب إلى تقديم مساهمة نقدية حول فكر وتوجهات ما بعد الاستعمار، وكذلك بعض الانقسامات التي يتبناها البعض لدراسة المجتمعات العربية؛ مثل انقسامية «الحداثة / التقليدية»، و«الإسلام / العلمانية»، وذلك عبر فحص إمكانية تأسيس أرضية مشتركة قد يلتقي عليها كلا التوجهين في بعض المطالب والنقاط، وبخاصة في ظل استمرارية النضال التحرري من أجل الاستقلال.

تتوقف المادة البحثية لهذا الكتاب عند منتصف العام ٢٠٠٤، ولا تشمل الأحداث والتغيرات التي طرأت على الواقع الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة للعام ٢٠٠٦، والتي أدت إلى صعود حركة «حماس» إلى سدة الحكم.

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: –٢٩٥١١٠٨ ٢ –(٩٧٢) فاكس:–٢٩٦٠٢٨٥ ٢ –(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org